



کتاب تحفہ الفکر ابن حجر العسقلانی نام ۱۱۵

الملك ابن حجر اصيل القطر

الحمد الملك لله دخل في حفظ عبده الحاجي بشير
اغاني السعفة الشير نفستلن جيز قباية واقف



هذه السلسلة المحملة بحمد من وقف حمير مولانا صاحب دار الحكمة

صاحب دبل الحود والاحسان منور صاحب المقاصد بالوراعة

مفصح معاهد المراسم الكفاية جامع محاسن العلم والعمل خارج جامع

الاحكام الادوية هو اعداد السعادة الحاج ميرد فقه الميرد والميرد

من هو على كل سى فدر حرة العصر السى دى

محمد بن المعسر دار الحكمة

عقوله



٨٤



| | |
|---------------------------|--|
| Süleymaniye U Kütüphanesi | |
| Kisim | |
| Yazma | |
| ESK Kayit No | |

هذا كتاب **ابن حجر** **شرح عتبة**
 قالوا هات من كان بعض النقاد اعاد ما
 بانه نضيف الاسناد ليعلم الاسناد ويطلع الاعتماد
 والاعتماد والاسناد على الفارسي
 اي المشهور في هذا الفن فان له تصنيف
 واجلي ما فتحه الاري في شرح النجاشي
 الذي في هذا الفن غاية بل في سائر العلوم
 الشريفة نهاية

قال الشيخ الامام العالم وحيد دهره واوانه
 وفريد عصره وزمانه شهاب الملة والدين ابو
 الفضل احمد ابن علي العسقلاني الشهير بابن حجر
 اثابه الجنة بفضلته وكرمه بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا
 حيا قيوما سميعا بصيرا واشهد ان لا اله الا
 الله وحده لا شريك له واكبره تكبرا واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله وصلى الله على سيدنا

قوله الحمد لله هو الوصف بالجميل على الجليل الاختبار على
 جهة التعظيم والتبجيل واللام فيه اما الجنس او للاستغراق
 او العهد ويكون اشارة لا افراد الكمال الذي اشار
 اليه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله لا احصى ثناء
 عليك انت كما اثبتت على نفسك ويجوز ان يراد
 بالحمد مصدر للعلوم او المجهول او المطلق فالمتعين
 جميع افراد الخامة والجمودية او الشامل لهما ثابت
 لله تعالى والجملة اخبار لفظا وانشاء معنى لان المراد
 اثبات الملكية لله تعالى

محمد الذي ارسله للناس كافة بشيرا ونذيرا
 اي الكافين بانذاره
 اي مبشرا بالجنة
 اي جلال النعم

وعلى ال محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا **اتابعه**
 فان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث
 قد كثرت للامة في القديم والحديث فمن اول
 من صنّف في ذلك القاضي ابو محمد الرازي
 كتابه الحديث الفاصل لكنه لم يستوعب والحاكم
 ابو عبد الله النسابوري لكنه لم يمهذب
 ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعمل على
 كتابه مستخرجا وابقى شيئا للتعقب ثم جاء
 بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي فصنف
 في قوانين الروية كتابا سماه الكفاية وفي ادابها
 كتابا سماه الجامع لادب الشيخ والسامع وقل

اي في اصطلاح اهل الحديث
 اي في اصطلاح اهل الحديث
 اي في اصطلاح اهل الحديث

اي معروضا على كتابه
 اي معروضا على كتابه

فن من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا
مفردا وكان كما قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من
انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه
ثم جاء بعض من تاخر عن الخطيب فاخذ من هذا
العلم بنصيب فجعل القاضي عياض كتابا لطيفا
سماه الامناع وابو حفص المياجي جزءا سماه ما
لا يسع المحدث جملة وامثال ذلك من التصانيف
التي اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها واختصرت
ليتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين
ابو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري
نزىل دمشق فجعل لما ولي تدريس الحديث

بالمدرسة

والمدرسة من الاملا وهو القاموس
بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فلهذا
فونه واملاوه شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه
على الوضع المتناسب واعتنى بتصانيف الخطيب
المفرقة فجعل شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها
مخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره
فلهذا عكف الناس عليه وسادوا بسيره فلا يخص
كم ناظم ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعا
رض له ومنتهى فسألني بعض الاخوان ان اخص له
المهم من ذلك فلخصت في وراق لطيفة سميتها
مخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر على ترتيب
ابتكرته وسيل استرجعته مع ما ضمت اليه

المؤلفين
كما هو شأن المصنفين ودأب
ولم يرتبها اجالا في ذهنه

امر شت بالفتح اي متفرق تقول
شت الامر يشك بالعكس شيئا
وشتانا بالفتح الشين فيها اي تفرق
فما ر

من شوارد الفراند وزوائد الفوائد فرغب إلى ثانياً
ان اضع عليها شرحاً يحل رموزها ويفتح كنوزها
وبوضوح ما خفي على المبتدئ من ذلك فاجبت
إلى سواد رحاء الاندراج في تلك المسالك فبالفت
في شرحها في الايضاح والتوجيه ونهت على خبايا
زواياها لان صاحب البيت ادرى بما فيه وظاهر لي
ان ايراده على صورة البسط البق ودنجهما ضمن
توضيحها وفق فسكت هذه الطريقة القليلة
المسالك فأقول طالب من الله تعالى التوفيق
فيما هنالك للخبر عند علماء هذا الفن مراد في الحديث
وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
والخبر

والخبر ما جاء عن غيره ومن ثمة قيل لمن يشتغل
بالتواريخ وما شاكلها الاخباري ومن يشتغل
بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص
مطلق فكل حديث خبر من غير عكس وعبر
هنا بالخبر ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله
إلىنا اما ان يكون له طرق اي اسانيد كثيرة
لان طرقا جمع طريق وفعيل في الكثرة يجمع على فعل
بضمتين وفي الفعلة على افعلة والمراد بالطرق
الاسانيد والاسناد حكاية طريق المتن وتلك
الكثرة احدث شروط التواتر اذا وردت بلا حصر
عدد معين بل يكون العادة قد احوالت تواترهم

على الكذب وكذا وقوعه بينهم اتفاقا عن غير قصد فلا
معنى لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من عيَّنه
الاربعة وقيل في السبعة وفي العشرة وقيل في الاثنى
عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في السبعين وقيل غير
ذلك وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك
العدد فافاد العلم وليس بلام ان يطرد في
غيره لاحتمال الاختصاص فاذا اورد الحبر كذلك
وانضاف اليه ان يستوى الامر فيه في الكثرة المذكورة
من ابتدائه الى انتهائه والمراد بالاستواء ان لا تنقص
الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد اذ
الزيادة هنا مطلوبة من باب الاولى وان يكون

مستند

مستند انتهائه الامر المشاهد او المسموع لا ما ثبت
بقضية العقل الصّرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة
وهي عدد كثير احوالت العادة توافوهم اي توافقهم
على الكذب ردوا ذلك عن مثله من الابتداء
الى الانتهاء وكان مستندا انتهائهم للحس وانضاف
الى ذلك ان يصحب خبرهم افادة العلم لسماعه فهذا
هو المتواتر وما تخلفت افادة العلم عنه كان
مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس
وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت
حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يختلف
عن البعض لما منع وقد وضع بهذا تعريف المتواتر

وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض
الشروط او مع حصر بما فوق الاثنين اى بثلاثة
فصاعدا ما لم يجمع شروط المتواتر او بهما اى باثنين
فقط او بواحد والمراد بقولنا ان يرد باثنين ان لا
يُرد باقل منهما فان وُرِدَ باكثر في بعض المواضع
من السند الواحد لا يضر اذا الاقل في هذا يقضى
على الاكثر فالاول المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني
فاخرج النظرى على ما يأتى تقريره بشروطه التى
تقدمت واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق
وهذا هو المعتمد ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضرورى
وهو الذى يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه
دفعه

دفعه وقيل لا يفيد العلم الا نظريا وليس بشئ لان
العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر العامى
اذ النظر ترتيب امور معلومة او مظنونة يتوصل
بهما الى علوم او ظنون وليس فى العامى اهلية ذلك
فلو كان نظريا لما حصل له ولا ح بهذا التقرير
الفرق بين العلم الضرورى والعلم النظرى اذ الضرورى
يفيد العلم بلا استدلال والنظرى يفيد كنه مع
الاستدلال على الافادة وان الضرورى يحصل
لكل سامع والنظرى لا يحصل الا لمن فيه اهلية
النظر وانما انهممت شروط المتواتر فى الاصل
لانه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم

الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة
 الحديث وضعفه ليعمل به او يترك من حيث صفات
 الرجال وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن
 رجاله بل يجب العمل به من غير بحث **فائدة** ذكر
 ابن الصلاح ان مثال التواتر على التفسير المتقدم
 يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من
 كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار وما
 ادعاه من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من
 العدم لان ذلك نشاء عن قلة الاطلاع على كثرة
 الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المقنضية لابعاد
 العادة ان يتواطؤوا على الكذب او يحصل منهم اتفاقا
 ومن

ومن احسن ما يقرب به كون المتواتر موجودا وجود
 كثرة في الاحاديث الكتب المشهورة المتداولة بادي
 اهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها
 الى مصنفها اذا جمعت على اخراج حديث وتعددت
 طرقه تعدد التحيل العادة توأطهم على الكذب الى اخر
 الشروط افاد العلم اليقيني بصحة نسبته الى قائله
 ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة والثاني وهو
 اول اقسام الاحاد ماله طرق محصورة باكثر
 من اثنين وهو المشهور عند المحققين سمي بذلك
 لوضوحه وهو المستفيض على راي جماعة من ائمة
 الفقهاء سمي بذلك لان شام من الماء يفيض فيضا ومنهم

المشهور والمستفيض

من غاير بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون
في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعم من ذلك
ومنهم من غاير على كيفية اخرى وليس من مباحث
هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حرر هنا وعلى
ما اشتهر على الالسنه فيشمل ماله اسناد واحد
فصا عدا بل ما لا يوجد له اسناد اصلا والثالث
العزير وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين
وسمى بذلك اما لقله وجوده واما لكونه عزاي قوى
بجيبته من طريق اخر وليس شرط الصحيح خلافا
لمن زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه
يومي كلام الحاكم ابي عبد الله في علوم الحديث حيث
قال

قال الصحيح هو الذي ان يرويه الصحابي الزايل عنه
اسم الجاهل بهالة بان يكون له روايان ثم يتداوله اهل
الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصرح
القاضي ابوبكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك
شرط البخاري واجاب عما ورد عليه من ذلك
بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال
بالنيات فرد لم يرويه غير عمر الاعلمة قال قلنا
قد خطب به عمر رضي عنه على المنبر بحضر الصحابة
فلولا انهم يعرفونه لانكسروه كذا قال وتعقب
بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه
من غيره وبان هذا الوسلم في تفرد عمر منع في تفرد

علقة عنه ثم تفرّد محمد بن ابراهيم به عن علقمة
ثم تفرّد يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح
المعروف عند المحدثين وقد وردت لهم متابعا
لا يعتبر بها وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث
عمر رضي الله تعالى عنه قال ابن رشيد ولقد كان
يكفي القاضي في بطلان ما ادّعى انه شرط البخاري
اول حديث مذكور فيه وادّعى ابن حبان
نقيض دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين
الى ان ينتهي لا توجد اصلا قلت ان اراد ان
رواية اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن صورة
العزيم التي حرّرها فوجودة بان لا يرويه اقل

من اثنين عمن اقل من اثنين مثاله ما رواه
الشيخان من حديث انس والبخاري من حديث
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
قال لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من
والده وولده الحديث ورواه عن انس قتادة
وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة
وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علية
وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة والرابع الغريب
وهو ما يفرّد من السند على ما سينقسم اليه الغريب
المطلق والغريب وكلها اي الاقسام الاربعة المذكورة
سوى الاول وهو المتواتر احاد ويقال لكل منها

خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص
واحد وفي الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر
وفيها أي في الاحاد المقبول وهو ما يجب العمل به
عند الجمهور وفيها المردود وهو الذي لم
يرتج صدق المجزبه لتوقف الاستدلال بها على
البحث عن احوال رواته ادون الاول وهو المتواتر
فكله مقبول لافادته القطع بصدق مخبره بخلاف
غيره من اخبار الاحاد لكن انما وجب العمل بها
لمقبول منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صفة
القبول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة
الرد وهو ثبوت كذب الناقل أو لا فلا أول يغلب

على الظن

على الظن صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به
والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذات
ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرينة تلحقه
بأحد القسمين التحقق والافتراق فيه واذا
توقف عن العمل به صار كالمردود لالثبوت صفة
الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول والله
اعلم وقد يقع فيها أي في اخبار الاحاد المنقسمة
الى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري
بالقرائن على المختار خلافا لمن ابي ذلك والخلاف في
التحقيق لفظي لان من جاز اطلاق العلم قيده
بكونه نظريا وهو الحاصل عن الاستدلال ومن

ابن الاطلاق خص لفظ العلم بالتواتر وما عداه
عنده ظني لكنه لا ينفي ان ما اختلفت القرائن
ارجح مما خلا عنهما والخبر المختف بالقرائن انواع
منها ما اخرج الشبان في صحيحهما مما لم يبلغ
حد التواتر فانه اختلف به قرائن منها جلا لثرتها
في هذا الشأن وتقدمها في تمييز الصحيح على غيرها
وتلقى العلماء لكتايبهما بالقبول وهذا التلقي وحده
اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة
عن التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقده احد
من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب بين
مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجح لا

ستحالة

لاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من
غير ترجيح لاحدهما على الاخر وما عدا ذلك
فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل انما
اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته منعناه
وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل
ما صح ولو لم يخرج الشبان فلم يبق للصحابيين
في هذا مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية
فيما يرجع الى نفس الصحة وممن صرح بافادة ما
خرجه الشبان العلم النظري الاسناد ابو اسحق
الاسفرائيني ومن ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدي
وابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل ان يقال

المزية المذكورة كون احاديثها اصح الصحيح ومنها
المشهور اذا كانت له طرق متباينة سالمة من
ضعف الرواية والعلل وممن صرح بافادته العلم
التطري الاستاذ ابو منصور البغدادى والاستاذ
ابوبكر بن فورك وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة
الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا كالحديث
الذى يرويه احمد بن حنبل مثالا ويشاركة فيه غيره
عن الشافعى ويشاركة فيه غيره عن مالك بن انس
فانه يفيد العلم عند سامعه بلا استدلال من جهة
جلالة روايته فان فيهم من الصفات الاليفة الموجبة
للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم ولا

يتشكك

يتشكك من له ادنى ممارسة بالعلم واختبار الناس
ان ما كالمثلا لو شافهه بخبراته صادق فيه
فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة اذداد
قوة وبعد عما يخشى عليه من السهو وهذا الانواع
التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا
العالم بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة
المطلع على العلل وكون غيره لا يحصل له العلم
بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة
لا ينفي حصول العلم للتبحر المذكور ومحصل الانواع
الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين
والثاني بماله طرق متعددة والثالث بما رواه الائمة

المتقين ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يعد
حينئذ القطع بصدقه والله تعالى اعلم ثم الغرابة اما
ان يكون في الاصل السند اي في موضع الذي يدور الاسناد
عليه ويرجع ولو تعدد الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه
الصحابة اولا تكون كذلك بان يكون التفرد في انشاء
كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد بروايته
عن واحد منهم شخص واحد فالاقل الفرد المطلق
كحديث النعمان عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به
عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
وقد يتفرد به راو من ذلك المنفرد كحديث شعيب
الايمان تفرد به ابو صالح رحمه الله تعالى عن ابي هريرة

رضي الله

رضي الله تعالى عنه وتفرد به عبد الله بن دينار رضي
الله تعالى عنهما عن ابي صالح وقد يستمر التفرد في جميع
دواته او اكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوّل للطبراني
امثلة كثيرة والثاني الفرد النسبي سمي نسبيا
لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين
وان كان الحديث في نفسه مشهورا ويقول اطلاق
الفردية عليه لان الغريب والفرد مترادفان
لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غيروا
بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر
ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب اكثر ما
يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق

الاسم عليهما واما من حيث استعمال الفعل المشتق
فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرده فلان
او اعراب به فيه فلان وقريب من هذا اختلافهم
في المنقطع والمرسل هل هما متغايران او لا فكثر المحدثين
على التغاير ولكنه عند اطلاق الاسم واما عند
استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط
فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسلًا
او منقطعًا ومن ثم اطلق غير واحد ممن لم يلاحظ
مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين انهم
لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك
لما حررناه وقل من نبه على التكنة في ذلك والله

اعلم

اعلم وخبر الاحاد ينقل عدل تام الضبط متصل
السند غير معكول ولا يشاد هو الصحيح لذاته وهذا
اقول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل
من صفات القبول على علالها او لا فالاول الصحيح
لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك القصور وكثرة
الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته لاجبر ان
فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب
قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته
وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلو رتبة والمراد
بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى
والمرؤة والمراد بالتقوى اجتناب اعمال السيئة

من شرك او فسق او بدعة والضبط ضبط صدر
وهو ان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضار
متى شاء وضبط كتاب وهو صيانت له من ان يسمع
فيه وصحة الى ان يؤدى منه وقيد بالتام اشارة
الى الرتبة العليا في ذلك والمتصل ما سلم اسناده
من سقوط راويه بحيث يكون كل من رجاله سمع
ذلك المروى من شيخه والتسند تقدم تعريفه و
المعال لغة ما فيه علة واصطلاحاً ما فيه علة خفية
قادرة والشاذ لغة الفرد واصطلاحاً ما يخالف
فيه الراوى من هوارج منه وله تفسير آخر سياتى
تنبيه قوله وخبر الاحاد كالجنس وباقي قيوده

كالفصل

كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله غير
العدل وقوله هو يسمى فصلاً ويتوسط المبتداء والخبر
يوزن بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت
له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحاً بامر خارج
عنه لما تقدم وتتفاوت رتبة اى الصحيح بسبب
تفاوت هذه الاوصاف المقتضية للتصحيح والقوة
فانها لما كانت مفيدة الغلبة الظن الذى عليه
مدار الصحة اقتضت ان يكون لها درجات بعضها
فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك
فما تكون رواته في الدرجة العليا من العدالة
والضبط وسائر الصفات التى توجب الترجيح

كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا في ذلك ما اطلق
عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهرى عن
سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكجد بن سيرين
عن عبيدة بن عمر وعن علي وكابراهيم بن النخعي
عن علقمة عن ابن مسعود ودونها في الرتبة
كرواية بريد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده
عن ابيه ابي موسى وكجاد بن سلمة عن ثابت
عن انس ودونها في الرتبة كسهيل بن ابي صالح
عن ابيه عن ابي هريرة وكالعلاء بن عبد الرحمن
عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع يشملهم اسم
العدالة والضبط الا ان المرتبة الاولى فيهم من

الصفات

الصفات المربحة ما يقتضى تقديم روايتهم
على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط
ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على
رواية من يعد ما يتفرد به حسنا كجد بن اسحق
عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن
ابيه عن جده وقس على هذه المراتب ما يشبهها
والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة
انها اصح الاسانيد والمعتمد عدم الاطلاق لترتبة
معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما اطلق عليه
الائمة ذلك ارجحيته على ما لم يطلقوه ويلحق
بهذا التفاضل ما اتفق الشيوخ على تحريمه بالنسبة

الى ما انفرد به احدها وما انفرد به البخاري بالنسبة
الى ما انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدها على تلقى
كتايبهما بالقبول واختلاف بعضهم في ايتهم ارجح
فما اتفقا عليه مزارح من هذه الحيشية مما لم يتفقا
عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة
ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه واما ما نقل عن
ابي علي النيسابوري انه قال ما تحت اديم السماء
اصح من كتاب مسلم فلم يصح بكونه اصح من صحيح
البخاري لانه اتمانفي وجود كتاب اصح من كتاب
مسلم اذ المنفي انما هو ما يقتضيه صيغة افعل من
زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة

يمتاز

يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة و
كذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح
مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن
السياق وجودة الموضع والترتيب ولم يفصح
احد منهم بان ذلك راجع الى الاصحية ولو انصحا
به لردّه عليهم شاهد الوجود فالصفات التي
تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها
في كتاب مسلم واسد وشرطه فيها اقوى واشد
اما رجحانه من حيث الاتصال فلا شرطه ان
يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه
ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة والزم البخاري

بأنه يحتاج ان لا يقبل العنقة أصلاً وما الزم به
ليس بلازم لأن الراوى اذا ثبت له اللقاة مرة
لا يجزى في رواياته احتمال ان لا يكون قد سمع
منه لأنه يلزم من جريانه ان يكون مدلساً والمسئلة
مفروضة في غير المدلس وأما رجحانه من حيث
العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم فيهم من
رجال مسلم أكثر عددًا من الرجال الذين تكلم فيهم
من رجال البخارى مع ان البخارى لم يكثّر من اخراج
حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم وأما
حديثهم بخلاف مسلم في الامرين وأما رجحانه من
حيث عدم الشذوذ والاعلال فلان ما انتقد

على

على البخارى من الاحاديث اقل عددًا مما انتقد
على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخارى كان
اجل من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث
منه وان مسلماً تليده وخريجه ولم يزل يستفيد منه
ويتبع آثاره حتى لقد قال الدارقطنى لولا البخارى
لأراح مسلم ولا جاء **ومن ثمة** اى ومن هذه
الحشية وهى ارجحية شرط البخارى على غيره
قدم صحيح البخارى على غيره من الكتب المصنفة
في الحديث ثم صحيح مسلم لمشاركته للبخارى في اتفاق
العلماء على تلقى كتابه بالقبول ايضا سوى ما علل
ثم يقدم فى الارجحية من حيث الاصحية ما واقع

شرطها لان المراد به روايتها مع باقي الشروط الصحيحة
ورواتها قد حصل الاتفاق على القبول بتعديلهم
بطريق الكروم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم
وهذا اصل لا يخرج عنه الابدليل فان كان الخبر
على شرطها معا كان دون ما اخرج مسلم او مثله
وان كان على شرط احدها فيقدم شرط البخاري وحده
على شرط مسلم وحده تبعا لاصل كل منهما فخرج لنا
من هذا ستة اقسام تتفاوت درجاتها في الصحة
وتم قسم سابع وهو ما ليس على شرطها اجتماعا
وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر في الحثية
المذكورة اما لو رجع قسم على ما هو فوقه بامور اخرى

تقتضي

تقتضي الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض
للفوق ما يجعله فايقا كما لو كان الحديث عند
مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر
لكن خفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على
الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فردا مطلقا
وكما لو كان الحديث الذي لم يخرج به من ترجمة وصفت
بكونها اصح الاسانيد كالك من نافع عن ابن عمر
فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لا سيما اذا
كان في اسناده من فيه مقال فان خف الضبط
اي قل يقال خف القوم خفوا قلوا والمراد مع
بقية الشروط المتقدمة في حدة الصحيح فهو الحسن

لذاته لا شئ خارج وهو الذي يكون حسنه
بسبب الاعتقاد نحو حديث المستور اذا تعدت
طرقه وخرج باشتراط باقى الاوصاف والضعيف
وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الا
حتم في الاحتجاج به وان كان دونه ومثابه
له في انقسام الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثر
طرقه يصح وانما يحكم له بالصحة عند تعدد
الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر "القدر الذي
قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ومن ثمة
تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لانه
لو تفرّد اذا تعدد وهذا حيث ينفرّد الوصف فان

جمعا

جمعا الى الصحيح والحسن في وصف حديث ينفرّد
واحد كقول الترمذى وغيره حديث حسن
صحيح فللتفرّد الحاصل من المجتهد فى الناقل
هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا
حيث يحصل منه التفرّد بلك وعرف بهذا جواب
من استشكل الجمع بين الوصفين اثبات ذلك
القصور فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع
بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه ومحصل
الجواب ان تردّد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى
للمجتهدين ان لا يصفه باحد الوصفين فقال فيه
حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار

وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف
التردد لان حقه ان يقول حسنا وصحيح
وهذا كما حذف حرف العطف من الذي يُعَدُّ
وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه
صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا حيث
تفرد والآي اذا لم يحصل التفرّد فاطلاق
الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار اسنادين
احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه
حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان
فردا لان كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح
الترمذي بان شرط الحسن ان يروى من غير

وجه

وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن
غريب لانعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي
لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص منه
وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير
صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب
وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها صحيح غريب
وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها حسن
صحيح غريب وتعريفه انما وقع على الاول فقط
وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في اخر
كتابيه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما

اردنا به حسن اسناده عندنا فكل حديث يروى
ولا يكون راويه متما بكذب وتروى من غير وجه
نحو ذلك ولا يكون شاذاً فهو عندنا حديث
حسن تعرف بهذا انه انما عرف الذي يقوم فيه حسن
فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن
صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف
ما يقول فيه صحيح فقط وكأنه ترك ذلك استغناء
بشهرته عند اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول
فيه في كتابه حسن فقط اما الغرضه واما لانه اصطلاح
جديد ولذلك قيده بقوله عندنا وكره ينسبه
الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التقرير

يندفع

يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم
يسفر وجه توجيهها فله الحمد على ما اللهم وعلم
وزيادة راويهما اي الصحيح والحسن مقبولة
ما لم تقع منافية لرواية من هو او ثقت ممن لم
يذكر تلك الزيادة لان الزيادة اما ان يكون
لائقاً في بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه
تقبل مطلقاً لانها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد
به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان تكون
منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى
فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل
الراجح ويرد المرجوح واستشهر عن جمع من العلماء

القول من قبول الزيادة مطلقا من غير تفضيل
ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون
في الصحيح ان لا يكون شاذ ثم يفسترون الشذوذ
بمخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب ممن
اغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء
الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن
والمنقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن
بن مهدي ويحيى القطان واحمد بن حنبل ويحيى
بن معين وعلي بن المديني والبخاري والجزعري
وابن خاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم
اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها

ولا يفرق عن احدهم اطلاق قبول الزيادة
الثقة مع ان نص الشافعي يدل على غير ذلك
فانه قال في انشاء كلامه على ما يعتبر به الحال الراوي
في الضبط ما نصه ويكون اذا اشرك احدا من
الحفاظ الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد
حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة
مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت اضرب ذلك
بحديثه انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد
حديثه ازيد اضرب ذلك بحديثه فدل على ان زيادة
العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وانما تقبل
من الحفاظ فانه اعتبر ان يكون حديث هذا

المخالف انقص من حديث مَنْ مخالفه من الحفاظ
وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلا
على صحته لانه يدل على تحريم وجعل ما عدا ذلك
مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده
مقبولة مطلقا ل تكن مضرة بحديث صاحبها و
والله اعلم فان خولف اى الراوى بارجح منه لمزيد
ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من وجوه الترتيب
جيمات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو
المرجوح يقال له الشاذ مثال ذلك ما رواه
الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق عبيدة
عن عمر بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضى

الله تعالى ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه
الحديث وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج و
وغیره وخالههم حماد بن زيد فرواه عن عمر
بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس رضى
الله قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة
انتهى كلامه حماد بن زيد من اهل العدالة والضبط
ومع ذلك ربح ابو حاتم رواية من هو اكثر عددا
منه وعرف من هذا التقرير ان الشاذ ما رواه
المقبول مخالف لمن هو اولى منه وهذا هو العتمد
في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح وان وقعت

المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابل
يقال له المنكر مثاله ما رواه ابن أبي حاتم من طريق
حبيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن حبيب الزيات
المقري عن ابي اسحق عن العيزار بن حريث
عن ابن عباس رضي عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم قال من اقام الصلوة واتى الزكوة وحج وصام
وقرى الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر
لان غيره من الثقات رواه عن ابي اسحق موقوفا
وهو المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ والمنكر
عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط
المخالفة واقترافا في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق

والمنكر

والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من سوى بينهما
والله اعلم وما تقدم ذكره من الفرد النسبي ان
وجد بعد ظن كونه فردا قد وافقه غيره فهو المتابع
بكسر الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت
للمراوي نفسه فهي التامة وان حصلت لشخه
فمن فوقه فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال
المتابعة ما رواه الشافعي في الامر عن مالك عن عبد
الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا
حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم
عليكم فاكموا العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا

اللفظ ظن قوران الشافعي رحمه الله تفرد به عن مالك
فقد ووه في عرائبه لان اصحاب مالك رووه عنه
بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا
له لكن وجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله بن
مسلمة القعنبي كذلك اخرج البخاري عنه
عن مالك وهذه متبعة تامة ووجدنا له ايضا
متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عامر
بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن
عمر بلفظ فكملاو ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ
فاقدروا ثلثين ولا اقتصار في هذه المتابعة

سواء

سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لوجاهات
بالمعنى لكفى لكنهما مختصة بكونها من رواية ذلك
الصحابي وان وجد متن يروى من حديث
صحابي اخر يشبهه في اللفظ والمعنى او في المعنى
فقط فهو الشاهد ومثاله في الحديث الذي
قد مناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر
سواء فهذا باللفظ واما بالمعنى فهو ما رواه البخاري
من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان
غم عليكم فكملاو عدة شعبان وخص قوم

المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك
الحق الصحابي ام لا والشاهد بما حصل بالمعنى
كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس
والامر فيه سهل واعلم ان تتبع الطرق في الجوامع
والمسانيد والاجزاء لذلك الحديث الذي يظن
انه فرد ليعلم هل له متابعة ام لا هو الاعتبار
وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والامتناعات
والشواهد قد يوهم ان الاعتبار قسم لها وليس
كذلك بل هو هيئة التوصل اليها وجميع ما تقدم
من اقسام المقبول يحصل فائدة تقسيمه باعتبار
مراتبه عند المعارضة والله اعلم ثم المقبول ينقسم

ايضا

ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه ان سلمت المعارضة
اي لم يأت خبر بضاده فهو الحكم وامثلة كثيرة و
ان عورض فلا يخلو اما ان يكون معارضة مقبولا
مثله او يكون مردودا فالثاني لا اثر له لان
القوى لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت
المعارضة بمثله فلا يخلو اما ان يمكن الجمع فهو النوع
بين مدلوليهما بغير تعسف او لا فان امكن الجمع فهو
النوع المسمى مختلف الحديث ومثله ابن الصلاح
بحديث لاعدوى ولا طيرة مع حديث فرقة المجذوم
فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما
التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا

تعدى بطبعها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة
المريض بها للصحيح سببا لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف
ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع
بينهما ابن الصلاح تبع الغره والاولى في الجمع بينهما
ان يقال ان نفيه عليه السلام للعدوى باق على
عمومه وقد صح قوله عليه السلام لا يعدى شيء شيئا
وقوله عليه السلام لمن عارضه بان البعير الاجرب
يكون في الابل الصحيحة فجالطها فنجرت حيث ردت
عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني الله سبحانه وتعالى
ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداءه في الاول واما الامر
بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع فلا يتفق

للشخص

للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى
ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن ان ذلك بسبب
مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فاما
بتجنبه حسا للمادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع
الشافعي كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد تنقيحاً
وصنف فيه بعده ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما
وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما ان يعرف التاريخ او لا
فان عرف وثبت المتأخر به او باصرح منه فهو الناسخ
والاخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي بدليل
شرعي متأخر عنه والناسخ ما دل على الرفع المذكور
وتسميته ناسخا مجاز لان الناسخ في الحقيقة هو الله

ويعرف النسخ بامور اصرحها ما ورد في النص
كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نهيتكم عن زيارة
القبور الا فزوروها فانها نذكركم الآخرة ومنها
ما يجرم الصحابي بانه متأخر كقول جابر كان آخر
الامر من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ترك الوضوء مما مسته النار اخرجها اصحاب السنن
ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو كثير وليس منها ما
يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضاً للمتقدم
لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي اخر اقدم
من المتقدم المذكور او مثله فامرسله لكن ان وقع
التصريح بسماعه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

فنتجه

فنتجه ان يكون ناسخاً بشرط ان يكون لم يتحمل عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً قبل اسلامه واما الاجتماع
فليس بناسخ بل يدل على ذلك وان لم يعرف التاريخ
فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على الاخر بوجه
من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالسناد او لا
فان امكن الترجيح تعين المصير اليه والا فلا فصار
ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب الجمع
ان امكن فاعتبار النسخ والنسوخ فالترجيح ان يتج
ثم التوقف عن العمل باحد الحديثين والتعبير بالتوقف
اولى من التعبير بالتساقط لان خفاء ترجيح احدهما
على الاخر انما هو بالنسبة للعتبر في الحالة الواهنة مع

احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه والله اعلم
ثم المردود وموجب الرد اما ان يكون لسقط
من اسناد او طعن في راو على اختلاف وجوه
الطعن اعم من ان يكون لامر يحتاج ارجاعه الى ديانة
الراوى او الى ضبطه فالسقط اما ان يكون من
مبادئ السند من تصرف مصنف او من آخره
اي الاسناد بعد التابعى او غير ذلك فالاول المعلق
سواء كان السلقط واحدا او اكثر وبينه وبين
المعضل الآتى ذكره عموم وخصوص من وجه فمن
حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان فصاعدا
يجتمع مع بعض صور المعلق ومن حيث تقييد

المعلق

المعلق بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند
يفترق منه اذ هو اعم من ذلك ومن صور المعلق
ان يحذف جميع السند ويقال مثالا قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومنها ان يحذف الآ الصحابي
او الآ التابعى والصحابى معا ومنها ان يحذف من
حدثه ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيئا
لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا
اولا والصحيح في هذا التفضيل فان عرف بالنص
او الاستقراء ان فاعل ذلك مدلس قضى به والا
فتعليق وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل
بحال المحذوف وقد يحكم بصحته ان عرف بان يحكى

مسمى من وجه آخر فان قال جميع من اخذ فيه ثقات
جاءت مسألة التعديل على الابهام والجمهور لا يقبل
حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع الحذف
في كذا الترميم صحة كالبخاري فما اوتي فيه بالجزم دل
على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من
الاغراض وما اوتي فيه بغير الجزم ففيه مقال وقد
اوضحت امثلة ذلك في التكت على ابن الصلاح و
الثاني وهو ما سقط من اخره من بعد التابعي هو
المرسل وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا
او صغيرا قال رسول الله كذا او فعل بحضرة كذا
او نحو ذلك وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال

المحذوف

المحذوف لانه يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون
تابعيا وعلى الثاني يحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني
ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل
ان يكون حمل عن صحابي ويحتمل ان يكون حمل عن
تابعي آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعد
اما بالتجويز العقلي فالى ما لانهاية له واما بالاستقراء
فالى ستة او سبعة وهو اكثر ما وجد من رواية يعقوب
التابعي عن بعض فان عرف من عادة التابعي
انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحذنين الى
التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولي احمد و
ثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل مطلقا

وقال الشافعي يقبل ان اعتضد بحجة من وجه آخر
يبين الطريق الاولى مسندا كان او مرسل ليتخرج
احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر وتقل
ابوبكر الرازي من الحنفية وابو الوليد الباجي من
المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقات و
غيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا والقسم الثالث من
اقسام السقط من الاسناد ان كان باثنين
فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والافان كان
السقط باثنين غير متواليين في موضعين مثلا
فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر
من اثنين لكن بشرط عدم التوالي ثم ان السقط

من

من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الاشتراك
في معرفته لكون الراوي مثلام يعاصر من روى
عنه او يكون خفيا فلا يكون يدركه الا الائمة
الحذاف المطلاعون على طرق الحديث وعلل الاسانيد
فالاول وهو الواضح يدرك بعدم التلاقي بين الراوي
وشيخه بكونه لم يدرك عصره او ادركه لكن لم
يجتمعا وليس له منه اجازة ولا وجاه ومن ثمة
احتيج الى التاريخ لتضمنه تحريروا ليد الرواة
ووفياتهم واوقات طلبهم وارتحالهم وقد افصح
اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب
دعواهم والقسم الثاني وهو الخفي المدلس بفتح

اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه به
 اشتقاقه من الدليس واوهم سماعه للحديث ممن
 لم يحدثه به واشتقاقه من الدليس بالتحريك وهو
 اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء
 ويرد للدلس بصيغة من صيغ الاداء تحتمل وقوع
 اللقي بين الدلس ومن اسند عنه كعن وكذا قال
 ومتى وقع بصيغة صريحة كان كذبا وحكم من ثبت
 عنه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما
 صرح فيه بالتحديث على الاصح وكذا المرسل الخفي
 اذا صدر من معاصر لم يلق من حدثه عنه بل
 بينه وبينه واسطة والفرق بين الدلس والمرسل

الخفي

الحق دقيق يحصل تحريره بما ذكر هنا وهو ان
 التدليس يختص بمن روى عن عرف لقائه
 اياه فاما ان عاصره ولم يعرف ان له لقيه فهو المرسل
 الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة
 ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل في تعريفه و
 الصواب التفرقة بينهما ويدل على ان اعتبار
 اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد
 منه اطباق اهل العلم بالحديث على ان رواية الخضرين
 كابي عثمان النهدي وقيس بن ابي حازم عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم من قبيل الارسال لا من
 قبيل التدليس ولو كان محييا المعاصرة يكتفي به

المرسل الخفي وهو الذي ارسله
 الخضرين من غير ان يعرف
 من روى عنه ان له لقيه
 والظاهر ان الخضرين من عرف
 لم يعرف ان له لقيه وبينهما فرق كما لا يخفى فيكون
 حديثهم من المرسل الجاهل قريب من مرسل الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم كما

وكتاب المزيدي في متصل الاسانيد واشتهر

وہو ان یزید الراوی فی اسناد واحد دحل او اکثر و ہامند و غلط او حاصلہ انہ لایکنی للحکم بالتدلیس وقوع زیادہ راویین مہ روی بصیغۃ تحمل السماع و بین المروی عنہ فی بعض الطرق فلا یحکم بمجردہ از زیادہ بالتدلیس لاحتمال ان یکون ہذا الزائد من المرید فی متصل الاسانید و سببی نفسہ فی المخالفۃ مع ہنا

مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ فِي كَلَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ مِنْهُ وَقَعُ

التَّزَلُّ من الاعلى في الاستدانة الى الادنى
فيها عكس طريق الترقى من الادنى الى
الاعلى كما فعل في نسبتها لفا وشتراو
هذا لا يخلو عن استدراك لانفهامه
من الاستدانة

فلا فمادوى ساهيا فالمراد بالكذب في المتن
الكذب على سبيل العهد فلو قال بدله للافتراء
وهو الكذب عن عهد كان اولى ثم لما كان
هذا الكذب الخاص اشتد انواع الفسق وافتح
اسباب الطعن حتى قيل يكفر به المفترى على
النبي عليه السلام افترده وجعله كانه جنس
اخر وقدم على الكل على القارئ

ذلك في الحديث النبوي وهذا دون الاول او فحش

غلطه اي كثرته او غفلته عن الاتقان او فسقه

اي بالقول والفعل مما يبلغ الكفر وبينه وبين اللحد

عموم وانما فرد الاول لكون القدح به اشد في

هذا الفن واما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه

او وهم بان يروي على سبيل التوهم او مخالفته

اي للشقات او جهالتهم بان لا يعرف فيه تعديل

ولا يخرج معين او بدعيته وهي اعتقاد ما احدث

على خلاف المعروف عن النبي صلى الله تعالى عليه

وسلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهي

عبارة عن كون غلظه اقل من اصابته فالقسم

الاول

من قوله او فعله واما الكفر فهو خارج عن المبحث لان الكلام في الراوي المسلم وبه يظهر فساد قول القاري فان ما يبلغ داخل في الفسق بالمعتقد وهي البدعة انتهى مع ما فيه ان كل ما يبلغ الكفر لا يسمى بدعة بل من البدع ما يبلغ الكفر فتأمل حق القائل

او وهم بان يروي على سبيل التوهم او مخالفته اي بناء على طرف المروج من الشك

ولا يخرج معين او بدعيته وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله تعالى عليه

وسلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهي عبارة عن كون غلظه اقل من اصابته فالقسم

الاول

من قوله او فعله واما الكفر فهو خارج عن المبحث لان الكلام في الراوي المسلم وبه يظهر فساد قول القاري فان ما يبلغ داخل في الفسق بالمعتقد وهي البدعة انتهى مع ما فيه ان كل ما يبلغ الكفر لا يسمى بدعة بل من البدع ما يبلغ الكفر فتأمل حق القائل

وفيه مسامحة لان الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن بكذب الراوي لانفس الطعن به وما قيل من ان المراد بالطعن بخلاف ظاهر المقسم

الاول وهو الطعن بكذب الراوي في حديثه السابق

هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق

الظن الغالب لا بالقطع اذ قد يصدر الكذب

لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها

ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه

تاماً وذهنه ناضجاً وفهمه قوياً ومعرفته بالقرائن

الدالة على ذلك متفككة وقد يعرف الوضع باقوال

واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك

لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى

وفهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلاً اي لا قطعاً ولا ظناً لاحتمال كونه كاذباً

وليس ذلك مراده وانما نفى القطع بذلك ولا يلزم

ولا احتمال ان يكون صادقاً فيه ولورجى الثاني لانه يبعد عادة ان ينسب الى نفسه مثل هذا الامر الشنيع من غير ثبوت

من قوله او فعله واما الكفر فهو خارج عن المبحث لان الكلام في الراوي المسلم وبه يظهر فساد قول القاري فان ما يبلغ داخل في الفسق بالمعتقد وهي البدعة انتهى مع ما فيه ان كل ما يبلغ الكفر لا يسمى بدعة بل من البدع ما يبلغ الكفر فتأمل حق القائل

او وهم بان يروي على سبيل التوهم او مخالفته اي بناء على طرف المروج من الشك

ولا يخرج معين او بدعيته وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله تعالى عليه

وسلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهي عبارة عن كون غلظه اقل من اصابته فالقسم

الاول

من نفي القطع نفى الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب
وهو هنا كذلك ولو ذلك لما ساغ قتل المقر
بالقتل ولا رجم المعلن بالزنا لاحتمال ان يكونا
كاذبين فيما اعترفا به ومن القرائن التي يدرك
بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لما
ابن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن
سمع من ابي هريرة او لا فساق في الحال اسنادا
الى النبي صلى الله تعالى عليه انه قال سمع الحسن
من ابي هريرة وكما وقع لغياث بن ابراهيم حيث
دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق
في الحال اسنادا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

من نفي القطع نفى الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب
وهو هنا كذلك ولو ذلك لما ساغ قتل المقر
بالقتل ولا رجم المعلن بالزنا لاحتمال ان يكونا
كاذبين فيما اعترفا به ومن القرائن التي يدرك
بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لما
ابن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن
سمع من ابي هريرة او لا فساق في الحال اسنادا
الى النبي صلى الله تعالى عليه انه قال سمع الحسن
من ابي هريرة وكما وقع لغياث بن ابراهيم حيث
دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق
في الحال اسنادا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وكما وقع لغياث
بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب
بالحمام فساق في الحال اسنادا لاسبق الا في نضل
او خفي او حافي او جناح فزاد في الحديث او
جنا فعرف المهدي انه كذب لاجله فامر بدمج الحمام
ومنها ما يؤخذ من حال المروي كان يكون قضا
لنص القرآن او السنة المتواترة او الاجماع القطعي
او صريح العقل حيث لا يقبل شئ من ذلك التأويل
ثم للروى تارة يخترعه الواضع وتارة يأخذه
من كلام غيره ك بعض السلف الصالح او قد ماء
الحكام او الاسرائليات او يأخذه حديثا ضعيفا

الاسناد فبرك له اسنادا صحيحا لبروج والحامل
للوامع على الوضع اما عدم الدين كالتقنا دقة
او غلبة الجهل كبعض المتعبدين او فرط العصبية
كبعض المقلدين او اتباع هوى بعض الرؤساء
او الاغراب لقصد الاستشهاد وكل ذلك حرام
بالجماع من يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض
المصوفية نقل عنهم اباحة الوضع في الترغيب والترهيب
وهو خطأ من فاغله نشاء غم جهل لان الترغيب
والترهيب من جملة الاحكام الشرعية والتفقوا على
ان تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من
الكبائر وبالغ ابو محمد الجويني فكفر من تعد الكذب

على

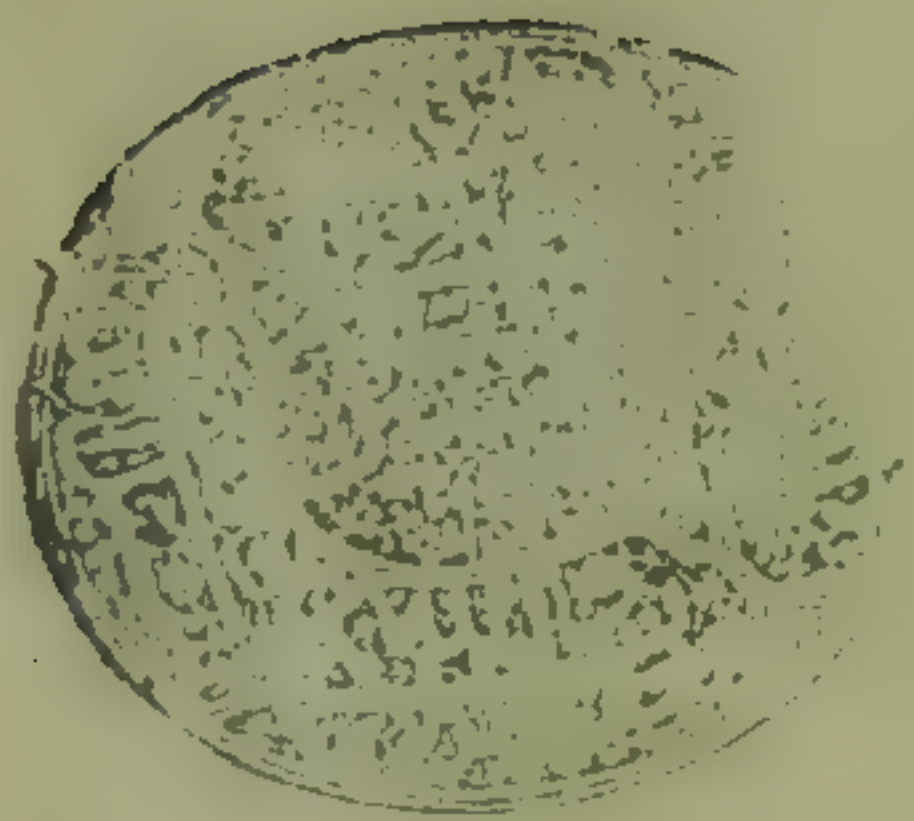
على النبي عليه الصلوة والسلام والتفقوا على تحريم
رواية الموضوع المأثور ناسيانه لقوله عليه السلام
من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد الكاذبين
اخرجه مسلم والقسم الثاني من اقسام المردود
وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو
المتروك والثالث المنكر على راي من لا يشترط
في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع والخامس فمن
خس غلطه او كثرت غفلته او ظهر فسقه
فحديثه منكروا ثم الوهم وهو القسم السادس
واما افسح به لطول الفصل ان اطلع عليه
اي على الوهم بالقرائن الدالة على وهم رواية من

وصل مرسل او منقطع او اذ خال حديث في حديث
او نحو ذلك من الاشياء القادرة وتحصل معرفة
ذلك بكثرة التبع وجمع الطرق فهذا هو المعلل وهو
من اعمض انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم
به الا من مرزقه الله سبحانه وتعالى فهم ثاقبا
وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة
وملكة قوية بالاسانيد والمتون ولهذا لا يكاد فيه
الا القليل من اهل هذا الشأن كعلي بن المديني
واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن ابي شيبة
وابي خاتم زرعة والدارقطني وقد تقهر عبارة
المعلل عن اقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في

نقد

بسبب تغيير التساق
اي سياق الاسناد فالواقع صح

نقد الدنيا والدرهم ثم المخالفة وهي القسم السابع ان
كانت واقعة فيه ذلك التغير هو المذرج الاسانيد
وهو اقسام الاقل ان يروي جماعة الحديث
باسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل
على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين
الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راو الا
طرقا منه فانه عنده باسناد اخر فيرويه راو
عنه تاما بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث
من شيخه الا طرفا منه فيسمعه عن شيخه بوسطة
فيرويه راو عنه تاما بخلاف الواسطة الثالث
ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين



لا يختلفان في رويهما ما رواه عنه مقتصر على أحد
الاسنادين أو يروي أحد الحديثين باسناده
الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في
الأول الرابع أن يسوق الاسناد فيعرض له عارض
فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه
أن ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيروي
عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد واما
مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس
منه فتارة يكون في أحكم أوله وتارة يكون في
أشائه وتارة يكون في آخره وهو الأكثر لانه يقع
بعطف جملة على جملة أو بدمج موقوف من كلام

الصحابة

الصحابة أو من بعدهم برفع من كلام النبي
صلى الله تعالى عليه من غير فصل فهذا هو
مدرج المتن ويدرك الأدرج بورود رواية
مفضلة للقدر المدرج مما أدرج فيه أو بالسند
التنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض
الإئمة المطلعين أو باستحالة كون النبي يقول
ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا
ولخصته وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين
أو أكثر والله الحمد أو ان كانت المخالفة بتقديم
وثاخير أي في الأسماء كمرّة بن كعب وكعب
بن مرة لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر فهذا

هو المقلوب وللخطيب فيه كتاب رافع الارتفاع
وقد يقع في المتن ايضا كحديث ابي هريرة عند
مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه
فيه ورجل تصدق بصدقة اخفاها حتى
لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب
على احد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما
تنفق يمينه كما في الصحيحين او ان كانت المخالفة
بزيادة راو في اثناء الاسناد ومن لا يزيدها اتقن
من زادها فهذا هو المزيد في متصل الاسانيد
وشرطه ان يقع التصريح بالسماع في موضع
الزيادة والافتى كان معنعنا مثلا ترجحت

الزيادة

الزيادة او ان كانت المخالفة بابدال اى الراوى
ولا مرجح لاحدى الروايتين على الاخرى فهذا
هو المضطرب وهو يقع في الاسناد غالبا وقد
يقع في المتن لكن قل ان يحكم المحدث على الحديث
بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون
الاسناد وقد يقع الابدال عمدا لمن يراد اختبار
حفظه امتحانا من فاعله كما وقع للبخاري
والعقيلي وغيرهما وشرطه ان لا يستمر عليه
بل ينتهى بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمدا
لالمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع
ولو وقع غلطا فهو من المقلوب او المعكول او ان كان

المخالفة بتغيير حرف او حروف مع بقاء صورة
الخط في السياق فان كان ذلك بالنسبة الى النقط
فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فالمحرف
ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه العسكري
والدارقطني وغيرهما واكثر ما يقع في المتن
وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد ولا يجوز
تعديل تغيير صورة المتن مطلقا ولا الاختصار
منه بالنقص ولا ابدال اللفظ المراد في اللفظ
المراد في الآ العالم بمدلولات الالفاظ وبما
يحيل المعاني على الصحيح في المسئلتين اما
اختصار الحديث فالأكثر ون على جوازه

بشرط

بشرط ان يكون الذي يختصه عالما ان العالم لا
ينقص من الحديث الا ما لا تعلق له بما يبقيه منه
بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون
المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين او يدل ما ذكره
على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص ما لم تعلق
كثر الاستثناء واما الرواية بالمعنى فالمخلاف فيها
شهير والاكثر على الجواز ايضا ومن اقوى حججهم
الاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم
للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجوازها
باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون
المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتكمن

من التصرف فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث
 فنى لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه فله ان
 يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من
 كان مستحضر اللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز
 وعدمه ولا شك ان الاولى ابراد الحديث بالفاظه
 دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سده
 باب الرواية بالمعنى لما لا يتسلط من لا يحسن ممن
 بظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قد بما
 وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان
 اللفظ مستعملا بقله احتيج الى الكتب المصنفة
 في شرح الغريب ككتاب ابى عبيد القاسم بن سلام

وهو

منه لفظه فله انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث
 فنى لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه فله ان
 يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من
 كان مستحضر اللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز
 وعدمه ولا شك ان الاولى ابراد الحديث بالفاظه
 دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سده
 باب الرواية بالمعنى لما لا يتسلط من لا يحسن ممن
 بظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قد بما
 وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان
 اللفظ مستعملا بقله احتيج الى الكتب المصنفة
 في شرح الغريب ككتاب ابى عبيد القاسم بن سلام

وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين ابن

قدامة على الحروف واجمع منه كتاب ابى عبيد الهروي

وقد اعنتني به الخافظ ابو موسى المديني فنقب

عليه واستدرك ولزم محشرى كتاب اسمه الفايق

حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاشرف في النهاية

وكتابه اسهل الكتب تناولا مع اعواز قليل في بيان

كان اللفظ مستعملا بكثرة لكن في مدلوله دقة احتيج

الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار وبيان

المشكل منها وقد اكثر الائمة من التصانيف في

ذلك كالطحاوى والخطاى وابن عبد البر

وغيرهم ثم الجهالة بالراوى وهى السبب الثامن

منه لفظه فله انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث
 فنى لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه فله ان
 يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من
 كان مستحضر اللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز
 وعدمه ولا شك ان الاولى ابراد الحديث بالفاظه
 دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سده
 باب الرواية بالمعنى لما لا يتسلط من لا يحسن ممن
 بظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قد بما
 وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان
 اللفظ مستعملا بقله احتيج الى الكتب المصنفة
 في شرح الغريب ككتاب ابى عبيد القاسم بن سلام

منه لفظه فله انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث
 فنى لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه فله ان
 يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من
 كان مستحضر اللفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز
 وعدمه ولا شك ان الاولى ابراد الحديث بالفاظه
 دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سده
 باب الرواية بالمعنى لما لا يتسلط من لا يحسن ممن
 بظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قد بما
 وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان
 اللفظ مستعملا بقله احتيج الى الكتب المصنفة
 في شرح الغريب ككتاب ابى عبيد القاسم بن سلام

وَمَنْ يُنَمِّمُ اسْمَهُ لَا تَعْرِفُ عَيْنُهُ فَكَيْفَ عَدَالَتُهُ وَكَذَا
لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ وَلَوْ أَنَّهُمْ بَلَفَظَ التَّعْدِيلَ كَانَ الرَّأْيُ عَنْهُ
أَخْبَرَ فِي الثِّقَةِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثِقَةً عِنْدَهُ مَجْرُوحًا عِنْدَ
غَيْرِهِ وَهَذَا عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلِهَذَا التَّكْتَةُ لَمْ يَقْبَلِ
الْمُرْسَلُ وَلَوْ أَنَّ سَلَةَ الْعَدْلِ جَازِمًا بِهِ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ
بَعِينُهُ وَقِيلَ يَقْبَلُ تَمَسُّكًا بِالظَّاهِرِ إِذَا لَجَّحَ عَلَى خِلَافِ
الْأَصْلِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْقَائِلُ عَالِمًا أَجْزَاءَ ذَلِكَ فِي حَقِّ
مَنْ يُوَافِقُهُ فِي مَذْهَبِهِ وَهَذَا لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عُلَمَاءِ
الْحَدِيثِ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ فَإِنْ سَمِيَ الرَّأْيُ وَالْفَرْدُ رَأْيُ
وَاحِدٍ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ فَهُوَ مَجْهُولُ الْعَيْنِ كَالْمَبْهُومِ الْآنَ
يُوثَّقُ غَيْرُ مَنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَذَا مَنْ يَنْفَرِدُ

عنه

عَنْهُ إِذَا كَانَ مُتَاهِلًا لِذَلِكَ أَوْ إِنْ رَوَى عَنْهُ أَشْنَانُ
فَصَالِحٌ عَدْلًا وَلَمْ يُوَثَّقْ فَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ وَهُوَ الْمُسْتَوْر
وَقَدْ قَبِلَ رَوَايَتَهُ جَمَاعَةٌ بِغَيْرِ قَيْدٍ وَرَدَّهَا الْجُمْهُورُ
وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ رَوَايَةَ الْمُسْتَوْرِ وَنَحْوَهُ مِمَّا فِيهِ الْإِحْتِمَالُ
لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِرَدِّهَا وَلَا يَقْبَلُهَا بَلْ يُقَالُ هِيَ مَوْقُوفَةٌ
عَلَى اسْتِبَانَةِ حَالِهَا كَمَا جَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَنَحْوَهُ
قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ فِيمَنْ جَرَّحَ بِجَرِّحٍ غَيْرِ مُفْتَسِّ
نَحْمُ الْبِدْعَةَ وَهِيَ السَّبَبُ التَّاسِعُ مِنْ أَسْبَابِ الطَّعْنِ
فِي الرَّأْيِ وَهِيَ أَمَّا أَنْ تَكُونَ بِمَكْفَرٍ كَانَ يُعْتَقَدُ مَا
يَسْتَلْزِمُ الْكُفْرَ أَوْ بِمُفْتَسِّقٍ فَالْأَوَّلُ لَا يَقْبَلُ صَاحِبُهَا
الْجُمْهُورُ وَقِيلَ يَقْبَلُ مُطْلَقًا وَقِيلَ إِنْ كَانَ لَا يُعْتَقَدُ



حل الكذب لنصرة مقالة قبل والتحقيق انه لا يرد
كل مكفر ببدعة لان كل طائفة تدعى ان مخالفيها
مبتدعة وقد تبلغ فتكفر مخالفيها فلواخذ ذلك
على الاطلاق لا تستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتمد
ان الذي ترد روايته من انكر امر او اترا من
الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد
عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك
ضبطه لما يرويه مع ورعيه وتقواه فلا مانع من
قبوله والثاني وهو لا يقتضي بدعة التكفير اصلا
وقد اختلف ايضا في قبوله ورده فقليل يرد مطلقا
وهو بعيد واكثر ما عكلك به ان في الرواية عنه

ترويجا

ترويجا الامر وتنويرا بذكره وعلى هذا فينبغي
ان لا يروى عن مبتدع شئ يشاركه فيه غير
مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل
الكذب كما تقدم وقيل يقبل من لم يكن داعية
الى بدعته لان تزوين بدعته قد حمله على تحريف
الروايات وتزوينها على ما يقتضيه مذهبه
وهذا في الاصح واغرب ابن حبان فادعى الاتفاقي
على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم
الاكثر على قبول الداعية الا ان روى ما يقوى
بدعته فيرد على المذهب المختار وبه صرح الحافظ
ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ

ابي داود النسائي في كتابه معرفة الرجال فقال
في وصف الرواة ومنهم زائع عن الحق اي عن
السنة صادقة ^{التي هي} للهجة فليس فيه حيلة الا
ان يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا اذا لم
يقويه بدعته انتهى وما قاله ^{السن} متجه لان العلة
التي لها رد حديث الداعية واردة فيما اذا كان
ظاهرا لم يروى بوافق مذهب المبتدع ولم تكن
داعية والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب
العاشر من اسباب الطعن والمراد به من لم يرجح
جانب اصابته على جانب خطائه وهو على قسمين
ان كان لازما للراوى في جميع حالاته فهو الشاذ

على رأى

على رأى بعض اهل الحديث او ان كان سوء الحفظ
تاريا على الراوى اما الكبر اول ذهاب بصره او
لاحتراق كتبه او عدمها بان كان يعتمد ما فرج
الى حفظه فساء فهذا هو المختلط والحكم فيه
ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تمتم قبل
واذا لم يتمتم توقف فيه وكذا من اشبه الامر
فيه وانما يعرف ذلك باعتبار الأخذ به عنه
ومتى توبع سئى الحفظ بمعتبر كان يكون فوقه
او مثله لا دونه وكذا المختلط الذى لم يتمتم ^{المستور}
والاسناد المرسل وكذا المدلس اذا لم يعرف المحدث
منه صار حديثهم حسنا لا ذاهبا بل وصفه بذلك

باعتبار المجموع من المتابع والمتابع لأن كلا واحد
 منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب
 على حد سواء فإذا جاءت من المعتبرين رواية
 موافقة لأحدهم رجع أحد الجانبين من الاحتمالين
 المذكورين ودل ذلك على أن الحديث محفوظ
 فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول
 والله أعلم ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو
 منقطع عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف عن
 إطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعلق
 بالمتن من حيث القبول والرد ثم ^{أو لم وانتهى} الاسناد وهو
 الطريق الموصلة إلى المتن والتمت غاية ما ينتهي

اليه

في بيان ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد ثم الاسناد وهو الطريق الموصلة إلى المتن والتمت غاية ما ينتهي

اليه الاسناد من الكلام وهو ما إن ينتهي إلى
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقتضي لفظه
 أما تصريحاً أو حكماً إن المقول بذلك الاسناد
 من قوله عليه الصلوة والسلام أو من فعله
 أو من تقريره مثال المرفوع من القول تصريحاً
 أن يقول الصحابي سمعت رسول الله عليه
 الصلوة والسلام يقول كذا أو حدثنا رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا أو يقول هو
 أو غيره قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كذا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع عن الفضل

ومثال المرفوع عن الفعل تصريحاً ان يقول الصحابي
رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل كذا ومثال
المرفوع من التقرير تصريحاً ان يقول الصحابي
فعلت بحضرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذا
او يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم كذا ولا يذكر انكاراً لذلك ومثال
المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً ما يقول الصحابي
الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات وهو ما لا مجال
للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة او شرح غريب

كالأخبار

كالأخبار عن الامور الماضية من بدء الخلق واخبار
الانبياء والأتية كالملاحم والفتن واحوال يوم القيمة
وكذا الأخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص او
عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباراً
بذلك يقتضي مخبر وما لا مجال للاجتهاد فيه
يقتضي موقفاً للفائل به ولا موقف للصحابة الا النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم او بعض من يخبر عن الكتب
القديمة فلها وقع الاحتراز عن القسم الثاني واذا
كان كذلك فله حكم ما لو قال النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه
او عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً

ان يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه فينزل
على ان ذلك عنده عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم كما قال الشافعي في صلاة على رضى الله
تعالى عنه في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين
ومثال المرفوع عن التقوير حكما ان يخبر الصحابي
انهم كانوا يفعلون في زمان النبي عليه السلام
كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة ان الظاهر
اطلاعه عليه السلام على ذلك لتوفر دواعيهم على
سؤاله عن امور دينهم ولان ذلك الزمان زمان نزول
الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شئ ويستمر
عليه الا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر

وابوسعيد

وابوسعيد رضى الله عنهما على جواز العزل بانهم
كانوا يفعلونه والقران ينزل ولو كان مما نهى عنه
لنهى عنه القران ويلحق بقول حكاما او رضى الله
الكناية في موضع الصيغ الصريحة بالنسبة اليه عليه
السلام كقول التابعي عن الصحابة يرفع الحديث
او يرويه او ينيه او يبلغ به او رواه او رواه وقد
يقتصرون على القول مع حذف القائل ويريدون
به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كقول ابن سيرين
عن ابي هريرة قال قال نقاتلون قوما الحديث
وفي كلام الخطيب انه اصطلاح خاص باهل
البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة

كذا فالاكثر على ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه

الاتفاق قال واذا قالها اي غير الصحابي اي التابعي
فكذلك ما لم يضافها الى صاحبها كسنة العمرين وفي

نقل الاتفاق نظره فعن الشافعي في اصل المسئلة قولان

وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية
وابو بكر الرازي من الحنفية وابن حزم من اهل الظاهر

واحتجوا بان السنة تتردد بين النبي صلى الله تعالى

عليه وسلم وبين غيره واجيبوا بان احتمال ارادة

غير النبي عليه الصلوة والسلام بعيد وقد روى
البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم

بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته مع الحجاج حين

قال

والفالحين جبري عن ما قيل منهم في الحارثية

اي سلم حقيقته او بن محمد

قال لم ان كنت تريد السنة فمجر بالصلوة قال ابن شهاب

فقلت لسالم افعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

فقال وهل يعنون بذلك الاستة فنقل سالم

وهو احد الفقهاء والسبعة من اهل المدينة واحد

الحفاظ من التابعين عن الصحابة انه اذا اطلقوا

السنة لا يريدون بذلك الاستة النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم واما قول بعضهم ان كان مرفوعا

فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم فجوابه انه لم تركوا الحزم بذلك تورعا واحتيا

ومن هذا قول ابي قلابة عن انس من السنة اذا

تزوج البكر على الشيب اقام عندها سبعا اخرجاه

وهو ابن المسيب والقاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق
وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار
وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود والسابع
ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن المبارك
سالم بن عبد الله بن عمر وقال ابو الزنا وابو بكر بن
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فهو لاء الفقهاء
السبعة من اهل الحجاز

الان مقتضى ذلك ان السنة لا يفرق بظاهرها
حيث لا يفرق بين قولين الا بالضرورة

او السلف

او القاصدين

او قاضي الحزم

او الشيخان

في الصحيح قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان انسا
 رفعه الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اي لو قلت
 له اكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن
 ابراره بالصيغة التي ذكرها الصحابي اولى من
 ذلك قول الصحابي امرنا بكذا ونهينا عن كذا
 فالخلاف فيه كالمخلاف في الذي قبله لان مطلق
 ذلك ينصرف بظاهره الى من لم الامس والنهي وهو
 وهو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخالف
 في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال ان يكون المراد
 غيره كامر القرآن او الاجماع او بعض الخلفاء او
 الاستنباط واجيبوا بان الاصل هو الاول
 وما عداه

لأنه الصيغة المقتضية لا تقع والوقف وقار
 على أي مما ذكر في الجزم في زعمنا انتهى
 وهو غير صحيح لأن قول الصحابي على الظاهر

أي من قول النبي كذا وهو
 أي من قول النبي كذا وهو
 أي من قول النبي كذا وهو

وما عداه
 وهو امره عليه السلام
 لأنه حقيقة

وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح وايضا
 فمن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت لا يفهم
 عنه ان امره الا رئيسا واما قول من قال يحتمل
 ان يظن ما ليس بامرا فلا اختصاص له
 بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لو صرح فقال
 امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا
 وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارو باللسان
 فلا يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومن ذلك ان
 يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه طاعة لله
 او لرسوله او معصية كقول عمار من صام اليوم
 الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم فلم يذا حكم

كأنه انما يحتمل في قوله
 والاصح ان لا يقال
 وجوبه والاصل
 فعله وجها اخر في الجواب وهو ظاهر
 ويمكن تفسيره بوجوبه يكون دليل على ما ذكر
 في الجواب من كون الاول راجحا والآخر مرجوحا

وهو من ذلك قوله كذا ففعل كذا فله
 ثم دفع ايضا كما تقدم

الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه عليه
الصلوة والسلام او ينتهي غاية الاسناد الى الصحابي
كذلك اي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي بان
المنقول هو من قول الصحابي او من فعله او من
تقريره ولا يجيء فيه جميع ما تقدم بل معظمه والتشبيه
لا يشترط فيه المساوات من كل وجه ولما ان كان
هذا المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث
استطردت منه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت
وهو من لقي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مؤمنا
به ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الاصح
والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمماسات

ووصول

ووصول احدهما الى الآخر وان لم يكلمه وبدخل فيه
روية احدهما الاخر سواء كان ذلك بنفسه او
بغيره والتعبير باللقاء اولى من قول بعضهم الصحابي
من رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه
يخرج ابن ابي مكتوم ونحوه من العيان وهم صحابة
بلا تردد واللقى في هذا التعريف كالجنس وقولي
مؤمنا كالفصل يخرج من حصوله اللقاء المذكور لكن
في حال كونه كافرا وقولي به فضل ثان يخرج من
لقيه مؤمنا بغيره من الانبياء صلوات الله على نبينا
وعليهم لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه سبيح
ولم يدرك البعثة فيه نظر وقولي ومات على الاسلام

فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا

ومات على الردة كعبيد الله بن جحش وابن خطل

وقولي ولو تخلت ردة اي بين لقيه مؤمنا به وبين

موتة على الاسلام فان اسم الصحبة باقى له سواء رجع
الى الاسلام في حياته او بعده سواء لقيه ثانيا ام لا

وقولي في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة وبدل

على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان

ممن ارتد واقي به الى ابي بكر الصديق اسيرا فعاد

الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخته ولم يتخلف

احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج احاديثه في

المسانيد وغيرها تنبيهان احدهما لاخفاء رجحان

رتبة

الامكان القولان مستهتان
لمن غفل عنهما على القارئ

قال يكمذه اي في مسئلة الادنداد انتهى ويجوز
بيان ما غلب شارح وجعل المراد بالمسئلة
مسئلة تعريف الصحابة وبدل على بطلان قوله
قوله وبدل على رجحان الاول اي المفهوم من
الاصح المقابل للصحاح او الضعيف المذكور
الثاني وهو الاصح عنده على القارئ

الظاهر ان يقول او قل

رتبة من لازمه عليه السلام وقاتل معه او قتل تحت

رايته على من لم يلزمه اولا يحضر مع مشهدا وعلى

من كتمه بسيرا او ماشاه قليلا او رآه على بعد

او في حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصل

للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من

حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون في الصحابة

لما نالوه من شرف الرواية ثانيا ما يعرف كونه صحابيا

بالتواتر والاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض

الصحابة او بعض ثقات التابعين او باخباره عن

نفسه بانه صحابي اذا كان دعواه ذلك بدخل تحت

الامكان وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث

للمراد بها فوق الشهرة ولذا قال او الشهرة بناء على ان المعايير بينهما بان المستفيض يكون في ابتدائه واشتهائه سواء والمشهور

اعم من ذلك قال السخاوي الى الشهرة القاصرة عن التواتر وهي الاستفاضة على راي كهكاشنة بن حنيس وضام بن ثعلبة

وغیرهما انتهى وكأنه اراد بالشهرة الشهرة عند المحدثين على القارئ وهو قال العراقي لابد من التقيد لما بدخل تحت

الامكان فانه لو ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته عليه السلام فانه لا يقبل وان كان قد ثبت عدالته قبل ذلك لقول

عليه السلام في الحديث الصحاح رايتكم لعليكم هذه فانه على رأس مائة سنة لا يبقى احد ممن على ظهر الارض يريد انجرام ذلك

سما على الصديق رضي الله عنه لقول تعالى اذ يقول لصاحبه
لا تخن ان الله معنا وسائر العنقة المشقة
السخاوي كانه الفرق بين الصديق وغيره ان من انكر
صحبة غيب فانه لا يكفر على القارئ

اي بانه صحابي كشهادة ابي موسى الاشعري له
لما مات مبطونا بان النبي عليه السلام
حكم له بالشهادة انما على القارئ

اي بالنبي عليه السلام حال لقيه فلوراي اي التابعي وهو كافر صحابيا ثم اسلم ومات على الاسلام يكون تابعا كذا قيل وبنا به
ظاهر قوله وذلك الايمان خاص به
وحاصل كلامه ان لفظة كذلك لا يراد به التشبيه في التقى فقط بل في التقى وما ذكر معه سوى قيد الايمان لان الايمان مما يختص
به عليه السلام دون احد كفى الايمان فلوراي المعنى الاول لقال وذلك اي قيد الايمان خاص بالنسبة الى الصحابة فتأمل
اي من اهل الاسلام سواء بشرق او برؤية ام لا وانما الخلاف في انهم معدودون في كبار التابعين او من صفارهم بناء على الاستدلال
برؤية الصحابة او على طول الملازمة

ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل وبحاجة

الى تأمل او ينتهي غاية الاسناد الى التابعي وهو من

لحق الصحابي كذلك وهذا متعلق بالتقوى وما ذكر معه الا

قيد الايمان به وذلك خاص بالنبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي

طول الملازمة او صحبة السماع او التميز وبقى بين

الصحابة والتابعين طبقة اختلف في الحاقهم بابي

القسمين وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية

والاسلام ولم يروا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

فعدم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره

ان عبد البر يقول انهم صحابة فيه نظر لانه افصح

في

بالخاء والفتاد والمجتمعين وفتح الراء على انه
اسم مفعول من حضرم عما ادركه اي قطع وقيل
بالكسر من حضرم اذ ان الابل اي قطرها
كما حكى الحاكم عن بعض مشايخه وذلك ان اهل
الجاهلية ممن اسلم كانوا يحضرون اذ ان الابل
ليكون علامته لاسلامهم على العارضة

لانه لما قدم فيما بين الصحابة
فوقوا انهم جعلهم صحابة

في خطبة كتابه بانه انما اوردتهم ليكون كتابه جامعا

مستوعبا لاهل القرن الاول والصحابة انهم معدودون

في كبار التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان

مسلم في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

كالبحاشي ام لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم ليلة الاسراء كشف له عن جميع

من في الارض فراهم فينبغي ان يعد من كان مؤمنا

به في حيوته اذ ذاك وان لم يلاقه في الصحابة

لحصول الرواية من جانبه عليه السلام فالقسم

الاول لما تقدم ذكره من اقسام الثلاثة وهو

ما يستحق اليه غاية الاسناد وهو المرفوع سواء

في

كان ذلك الانتهاء بأشهاد سناد متصل إم لا والثاني
الموقوف وهو ما انتهى الصحابي والثالث المقطوع
 وما ينتمى إلى التابعي ومن دون التابعي من اتباع
 التابعين فمن بعدهم فيه أي في التسمية مثله أي
 مثل ما ينتمى إلى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعا
 وإن شئت قلت موقوفا على فلان فحصلت
 التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع
 والمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمنقطع
 والمنقطع من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق
 بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس تجوزا عن
 الاصطلاح ويقال للاخير أي الموقوف

وهو حاصل كلامهم في هذا أن ما انتهى إلى التابعين ومن بعدهم فجميع ذلك مقطوع على عطاء
 أي على ظاهره أو نحو ذلك

والمنقطع
 المقطوع

والمنقطع والمقطوع الاثر والسند في قول اهل
 الحديث هذا حديث سند هو مرفوع صحابي
بسند ظاهر الاتصال فقولي مرفوع كالجنس
 وقولي صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي فانه
 مرسل أو من دونه فانه معضل أو معلق وقولي
 ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل
 ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال
 من باب أولى ويفهم من التقييد بالظهور أن
 أن الانقطاع الحقيقي كنعنة المدلس والمعاوي
 الذي لم يثبت لقيته لا يخرج الحديث عن كونه
 مسندا لا طباق الائمة الذين خرجوا المسانيد

على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند
ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا
شيخه متصلا الى الصحابي الى رسول الله عليه
السلام واما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى
هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده
مسندا لكن قال ان ذلك قد ياتي كقوله وابعد
ابن حجر عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض
للاستناد فانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع
اذا كان المتن مرفوعا ولا فائلا به فان قل عدده اى
عدد رجال السند فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم بذلك العدد القليل بالنسبة الى

سند

سندا اخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعد ذكر كثير
او ينتهي الى امام مزاومة الحديث ذي صفة عليه
كالجفظ والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك
من الصفات المقتضية للترجيح كشعبه ومالك
والثوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم
فالاول وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم العلق المطلق فان اتفق ان يكون
سنده صحيحا كان الغاية القصوى والآخرة
العلق فيه موجودة ما لم يكن موضوعا فهو
كالعدم والثاني العلق النسبي وهو يقل العدد
فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك

الامام الى منتهاه كثير وقد عظم رغبة المتأخرين
فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا
الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان العلوق مرغوبا
فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطاء لانه ما من
راو من رجال الاسناد الا والخطاء جاوز عليه
فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت
مظان التجويز وكما قلت قلت فان كان النزول
مزية ليست في العلوق كان يكون رجاله او ثوق
منه او احفظ او افقه او الاتصال فيه اظهر
فلا ترد في النزول حينئذ اولى واما من رجع
النزول مطلقا واحتج بان كثرة البحث يقتضي

المشقة

المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجيح بامراجبى
عما يتعلق بالصحيح والتضعيف وفيه اى العلوق
النسبى الموافقة وهي الوصول الى شيخ احد
المصنفين من غير طريقه اى الطريق التى تصل
الى ذلك المصنف المعين مثاله روى البخارى
عن قتيبة عن مالك حديثا فلورويناه
من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية
ولورويناه ذلك الحديث بعينه من طريق
ابى العباس السراج عن قتيبة مثالا كان
بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت
الموافقة مع البخارى في شيخه بعينه مع علوق

الاسناد على الاسناد اليه وفيه اي العلق النسبي
البديل وهو الوصول الى شيخه شيخه كذلك كان
يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق اخرى الى
القعنبي عن مالك فيكون القعنبي بدلا فيه
من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل
اذا قارنا العلق والافاسم الموافقة والبديل وقع
بدونه وفيه اي العلق النسبي المساواة وهي
استواء عدد الاسناد من الراوي الى اخره اي
الاسناد مع اسناد احد المصنفين كان يروي
النسائي مثلا حدثا يقع بينه وبين النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم فيه احد عشر نفسا فيقع

لنا ذلك

لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى
الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى
الله تعالى عليه احد عشر نفسا فتساوى
النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن
ملاحظة ذلك الاسناد الخاص وفيه اي العلق
النسبي ايضا المصافحة وهي الاستواء مع
تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح اولا
وسميت مصافحة لان العادة حرق في الغالب
المصافحة بين من تلاقيا ونحن في هذه الصورة
كانا القينا النسائي فكانا صاخرناه ويقابل العلق
باقسام المذكورة النزول فيكون كل قسم من

اقسام العلوق يقابلها قسم من اقسام التزول خلافا
لمن زعم ان العلوق قد يقع غير تابع للتزول فان
تشارك الراوى وممن روى عنه في امر من الامور
المتعلقة بالرواية مثل السن واللقى وهو الاخذ
عن المشايخ وهو النوع الذى يقال له رواية الاقران
لانه حينئذ يكون راويا عن قريبه وان روى
كل منهما اى القريبن عن الاخر فهو للتدريج وهو
اخص من الاول فكل مدريج اقران وليس كل
اقران مديجا وقد صنف الدارقطني في ذلك
وصنف ابو الشيخ الاصمهاغي في الذى كان قبله
واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلاهما

يروى

يروى عن الاخر فهل يسمى مديجا فيه بحث
والظاهر لا لانه من رواية الاكابر عن الاصاغر
والتدريج مأخوذ من ديبا حتى الوجه فيقتضى
ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا يجزئ
فيه هذا وان روى الراوى عن هو دوة
في السن او في اللقى او في المقدار فهذا النوع وهو
اخص منه هو رواية الاكابر عن الاصاغر
ومنه اى من جملة هذا النوع وهو اخص من
مطلقه رواية الابرار عن الابناء والصحابة عن
التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك في
عكس كثيرة ومنه من روى عن ابيه عن

جده لانه هو المجازة السلوكية الغالبة وفائدة معرفة
ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل الناس منازلهم
وقد صنف الخطيب في رواية الالباء عن الائمة
تصنيفا وافرد جزءا لطيفا في رواية الصحابة
عن التابعين وجمع الخافض صلاح الدين العلائي
من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن
ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وقسمه اقساما فمنه ما يعود الضمير في قوله
عن جده الى الراوى ومنه ما يعود الضمير فيه
الى ابيه وبين ذلك وحققه وخرج في كل
ترجمة حديثا من مرويه وقد لخصت كتابه

المذكور

المذكور ونزدت عليه تراجم كثيرة جدا
واكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الروية
عن الالباء باربعة عشر ابا وان اشترك اثنان
عن شيخ وتقدم موت احدهما على الآخر
فهو السابق واللاحق واكثر ما وقفنا
عليه من ذلك ما بين الراويين فيه في الوقت
مائة وخمسون سنة وذلك ان الحافظ
السلفي سمع منه ابو علي البردائي احد
مشايخه حديثا ورواه عنه ومات على
رأس حجره خمسمائة ثم كان اخر اصحاب
السلفي بالسماع سبطه ابو القاسم عبد الرحمن

بن مكى وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة
ومن قديم ذلك ان البخارى حدث عن تليذه
ابى العباس السراج اشياء فى التاريخ وغيره
ومات سنة سنة وخمسين ومائتين واخر من حدث
عن السراج بالشام ابوالحسن الخفاف ومات
سنة ثلث وتسعين وثلثمائة وغالب ما يقع
من ذلك ان المسموع منه قديما آخر بعد ما
الراوين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض
الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهر
طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة
والله الموفق وان روى الراوى عن اثنين
متفق

متفق الاسم او مع اسم الاب او مع اسم الجد او
مع النسبة ولم يتميز بما يخص كلا منهما فان
كانا ثقتين لم يضر ومن ذلك ما وقع فى البخارى
فى روايته عن احمد غير منسوب عن ابن وهب
فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او
عن محمد غير منسوب عن اهل العراق فانه اما
محمد بن سلام او محمد بن يحيى الذهلى وقد
استوعبت ذلك فى مقدمة شرح البخارى
ومن اراد لذلك ضابطا كليا يمتاز به
احدهما عن الاخر فباختصاصه اى الشيخ
المروى عنه باحدهما يتبين الممهل ومتى لم

يتبين ذلك او كان مختصا بهما معا فاشكاله
شديد فيرجع فيه الى القرائن والظن الغالب
وان روى عن شيخ حديثا فجد الشيخ
مرويه فان كان جزما كان يقول كذب على
او ما يروى هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك
رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه ولا
يكون ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض
او كان جحده احتمالا كان يقول ما اذكر هذا
او لا اعرفه قبل ذلك الحديث في الاصح لان ذلك
يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع
تبع للاصل في اثبات الحديث بحيث اذا اثبت

الاصل

الاصل للحديث ثبتت الرواية الصريح فكذلك
ينبغي ان فرع عليه وتبعاله في التحقيق و
هذا متعقب فان عدالة الفرع يقتضي صدقه
وعدم علم الاصل لا ينافيه فالثبت مقدم على
النافي واما قياس ذلك بالشهادة ففاسد
لان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على
شهادة الاصل بخلاف الرواية فافتراقا وفيه
اي في هذا النوع صنف الذارقطني كتاب من
حدث ونسب وفيه ما يدل على تقوية المذهب
الصحيح لكون كثير منهم حدثوا باحاديث
فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لا اعتمادهم

على الرواة عنهم صاروا يروونها عن الذين
رووها عنهم عن انفسهم كحديث سميل ابن
ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا في قصة
الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد
الذراوري حدثني به ربيعة بن ابي عبد
الرحمن عن سميل قال فلقيت سميل فسأله
عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك
بكذا فكان سميل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة
عني اني حدثته عن ابي به ونظائره كثيرة
وان اتفق الرواة في احد اسناد من الاسانيد
في صيغ الاداء سمعت فلانا قال سمعت فلانا

او حدثنا

او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك
من الصيغ او غيرها من الحالات القولية سمعت
فلانا نقول اشهد بالله لقد حدثني فلان الى اخره
او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعمنا ثم
الى آخره او القولية والفعلية معا كقوله حدثني
فلان وهو آخذ بلحيته قال آمنت بالقدر الى
الى اخره فهو المسلسل وهو من الاسناد وقد
يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث
المسلسل بالاولية فان التسلسل ينتهي فيه الى
سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلا
الى منتهاه فقد وهو وصيغ الاداء المشار اليها

على ثمان مراتب الاولى سميت وحدثني ثم اخبرني
وقرات عليه وهي المرتبة الثانية ثم قرئ عليه
وانا اسمع وهي الثالثة ثم انبأني وهي الرابعة ثم
ناولني وهي الخامسة ثم شافهمني اي بالاجازة
وهي السادسة ثم كتب الى اي بالاجازة وهي
السابعة ثم عن نحوها من الصيغ المحتملة للسمع
والاجازة ولعدم السماع ايضا وهذا مثل قال
وذكر وروى فاللفظان الاولان من صيغ الاداء
وهما سمعت وحدثني صالحان لمن سمع وحده
من لفظ الشيخ وتخصيص الحديث بما سمع من
لفظ الشيخ الشايع بين اهل الحديث اصطلاحا

ولا فرق

ولا فرق بين الحديث والاخبار من حيث اللغة ولا
وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقر
الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية فتقدم
على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما
شاع عند المشاركة ومن تبعهم واما غالب المغاربة
فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والتحدث
عندهم بمعنى واحد فان جمع الراوي اي اتى بصيغة
الجمع في الصيغة الاولى كان يقول حديثا فلان
او سمعنا فلانا فهو دليل على انه سمع منه مع
غيره وقد يكون التوكل للعظمة لكن بقله واولها
اي المراتب اصرحها اي اصرح صيغ الاداء في

سماح قائمها لانتها لا تحمل الوسطة ولان حدثني
قد يطلق في الاجازة ندسيا وارفعا مقدار ما يقع
في الاملاء لما فيه من التثبت والتخفظ والثالث
وهو اخبرني والرابع وهو قراءت لمن قراء بنفسه
على الشيخ فان جمع كان يقول اخبرنا او قراءنا
عليه فهو الخامس وهو قرئ عليه وانا اسمع وعرف
من هذا ان التعبير بقراءت لمن قراء خير من التعبير
بالاخبار لانه اوضح بصورة الحال تنبيه القراءة
على الشيخ احد وجوه التحمل عند الجمهور وابعده
من ابي ذلك من اهل العراق وقد اشد انكار
الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك

حتى

حتى بالغ بعضهم فرجها على السماع من لفظ الشيخ
وذهب جمع جم منهم البخاري وحكاة في اوائل
صحيحه عن جماعة من الاثثة الى ان السماع من لفظ
الشيخ والقراءة عليه يعني في القوة والصحة سواء
والله اعلم والانباء من حيث اللغة واصطلاح
المنقذمين بمعنى الاخبار الآ في عرف المتأخرين
فهو للاجازة كعن لانتها في عرف المتأخرين للاجازة
وعنونة المعاصر محولة على السماع بخلاف
غير المعاصر فانها تكون مرسلة او منقطعة بشرط
حملها على السماع بثبوت المعاصرة الآ من المدلس
فانها ليست محولة على السماع وقيل يشترط في حمل

عننة المعاصرة على السماع ثبوت لقائلها أي الشيخ
والراوي عنه ولو مرة واحدة ليحصل الأمن في باقي
مفعنة عن كونه من المرسل الخفي وهو المختار تبعاً
لعلي بن المديني والبخاري وغيرهما من النقاد واطلقوا
المشافهة في الإجازة المتلفظ بها تجوزاً وكذا تجوزاً
في المكتوبة في الإجازة المكتوبة بها وهو موجود في عبارة
كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم يطعنونها
فيما كتب به الشيخ من الحديث إلى الطالب سواء
أذن له في رواية أم لا لا فيما كتب إليه بالإجازة
فقط واشتروا في صحة الرواية بالمناولة اقرواها
بالأذن بالرواية وهي إذا حصل هذا الشرط ارفع

أنواع الإجازة لما فيها من التعيين والتشخيص و
صورتها أن يدفع الشيخ أصله أو ما قام مقامه
للطالب أو يحضر الطالب الأصل للشيخ ويقول
له في الصورتين هذا روايتي عن فلان فاروه عني
وشرطه أيضاً أن يمكنه منه أما بالتمليك وأما
بالعارية لينقل منه ويقابل عليه والآ أن ناوله
وأسترد في الحال فلا يتبين لها زيادة مزية على الإجازة
المعينة وهي أن يحمينه الشيخ برواية كتاب معين
وبيعتن له كيفية رواية له وإذا خلت المناولة
عن الأذن لم يعتبر بها عند الجمهور وجنح من
اعتبرها إلى أن تناولته إياه تقوم مقام إرساله

اليه بالكتاب من بلد الى وقد ذهب الى صحة الرواية
بالمكاتبة المجردة جماعة من الائمة ولولم يقترن
ذلك بالاذن بالرواية كانتهم اكتفوا في ذلك
بالقربة ولم يظهر لي فرق قوتي بين مناولة الشيخ
الكتاب من يده لاطالب وبين ارساله اليه بالكتاب
من موضع الى اخر اذا خلا كل منهما عن الاذن
وكذا اشترطوا الاذن في الوجدادة هي ان يجرد
بخط يعرف كاتبه فيقول وجدت بخط فلان
ولا يسوغ فيه اطلاق خبر في مجرد ذلك
الا ان كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق
قوم ذلك فغلطوا وكذا الوصية بالكتاب وهو

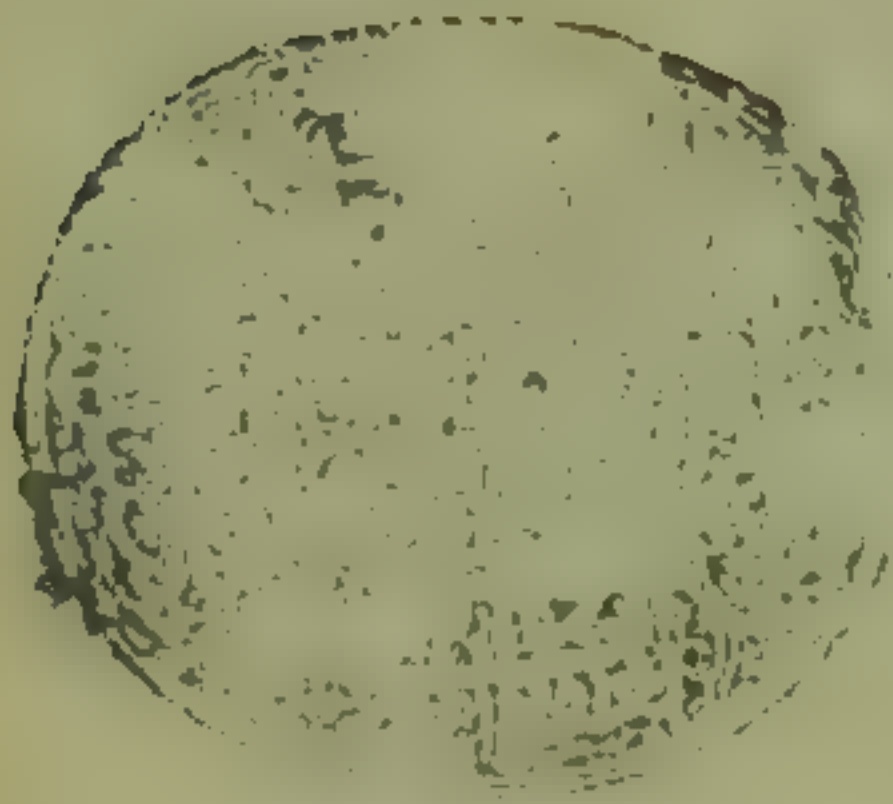
ان

ان يوصى عند موته او سفره لشخص معين باصل
او باصوله فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز
له ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية
وابي ذلك الجمهور الا ان كان له اجازة وكذا
اشترطوا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم
الشيخ احد الطلبة بانني اروي لكتاب الفلاني
عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا
عبارة بذلك كالا اجازة العامة في المجاز له لاني المجاز
به كان يقول اجزت بجميع المسلمين او لمن ادركه
حياتي او لاهل الاقليم الفلاني او لاهل البلاد
الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار

وكذا الاجازة للمجهول كان يكون مبهما او مبهلا
وكذا الاجازة للمعدوم كان يقول اجزت لمن سيولد
لفلان وقد قيل ان عطيفة على موجود صحح كان
يقول اجزت لك ولمن سيولد لك والاقرب عدم
الصحة ايضا وكذا الاجازة لموجود او معدوم
علقت بشرط مشيئة الغير كان يقول اجزت
لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لان
يقول اجزت لمن شاء لك ان شئت وهذا على الاصح
في جميع ذلك وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى
المجهول ما لم يتبين المراد منه الخطيب وحكا
عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعدوم

من القدماء

من القدماء ابو بكر بن ابي داود وابو عبد الله بن
منذ واستعمل المعلقة منهم ايضا ابو بكر بن ابي
جيمه وروى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم
بعض الحفاظ في كتاب ومرتبهم على حروف المعجم
لكثرتهم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع
غير مرضي لان الاجازة الخاصة المعينة مختلف
في صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان
العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهو دون
السمع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاستبحر
ستر سال المذكور فانها ترا دارضعفا لكثرتها في
الجملة خير من ايراد الحديث معضلا والله اعلم



الى هنا انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء ثمة
الرواة ان اتفقت اسماءهم واسماء اباؤهم فصاعدا
واختلف اشخاصهم سواء اتفق في ذلك
اشنان منهم ام اكثر وكذلك اذا اتفق اشنان
فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال
له المتفق والمفترق وفائدة معرفته خشية ان
يظن الشخصان سكا شخصا واحدا وقد
صنف فيه الخطيب كتابا حافلا وقد لخصه
وزدت عليه شيئا كثيرا وهذا عكس ما تقدم
من النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى فيه ان يظن
الواحد اشنان وهذا يخشى منه ان يظن الا

ثنان

الاشنان واحدا وان اتفقت الاسماء خطأ واختلف
نطقا سواء كان مرجع الاختلاف البصر النقط او
الشكل فهو المؤلف والمختلف ومعرفته من مهمات
هذا الفن حتى قال علي بن المديني اشد التصحيف
ما يقع في الاسماء ووجبه بعضهم بانه شئ لا يدخله
القبيل ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعده وقد صنف
فيه ابو احمد العسكري لكن اضافة الى كتاب التصحيف
له ثم افرد بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع
فيه كتابين كتاب في مشبه الاسماء وكتاب في
مشبه النسبة وجمع شيخه الدار قطني في ذلك
كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلاً ثم جمع الجميع

ابونصر بن ماکولا في كتابه الاكمال واستدرك عليهم
في كتاب اخر جمع فيه اوهاهم وبيتها وكتاب من اجمع
ما جمع في ذلك وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرك
عليه ابوبكر بن نقطة ما فاته او تجدد بعده في مجلد
ضخم ثم زيل عليه منصور بن سليم في مجلد لطيف
وكذلك ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهبى في ذلك
مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه
الغلط والتصحيف المبين لموضوع الكتاب وقد
الله يستر الله تعالى توضيحه بكتاب سميت تبصير
المنتهى بتحرير المتن وهو مجلد واحد فضبطته
بالحروف على الطريقة المرضية ونزدت عليه شيئا

كثيرا

كثيرا مما اهلله او لم يقف عليه ولله الحمد على وان
اتفقت الاسماء خطأ ونطقا واختلف الالباء
نطقا مع ايتلافها خطأ كمحمد بن عقيل بفتح العين
ومحمد بن عقيل بضمها الاول نيسابورى والثالث
فريابى وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة او بالعكس
كان يختلف الاسماء نطقا وتلفظ خطأ وتتفق
الالباء خطأ ونطقا كشریح بن النعمان وسریح بن النعمان
الاول بالسين المعجمة والحاء المهملة وهى تابعى يروى
عن على والثالث بالسين المهملة والجيم وهو من
شيوخ البخارى فهو النوع الذى يقال المتشابهة
وكذا ان وقع ذلك الاختلاف الاتفاق في الاسم

والاسم الاب والاختلاف بالنسبة وقد صنف فيه
الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم زيل
هو عليه ايضا بما فاتة اولاه وهو كثير الفائدة و
يتركب منه ومما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق
او الاشتباه في الاسم او اسم الاب مثلا الآ في حرف
او حرفين فاكثر من احدهما او منهما وهو على
قسمين اما بان يكون الاختلاف بالتغير مع ان عدد
الحروف ثابت في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغير
مع نقصان بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة
الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما
الف وهم جماعة منهم العوقى بفتح العين والواو ثم

القاف

القاف شيخ البخاري ومحمد بن سيار بفتح المهملة
وتشديد الباء التحتانية وبعد الالف راء وهم ايضا
جماعة منهم اليماني شيخ عمر بن يونس ومنها محمد
بن حنين بضم المهملة ونونى الاولى مفتوحة
بينهما ياء تحتانية بالجيم بعدها موحدة وآخره
راء وهو محمد بن جبير بن معطم تابعى مشهور
ايضا ومن ذلك معرف بن واصل كوفي مشهور
ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر
يروى عنه ابو حذيفة النهدي ومنه ايضا
احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد وآخر
واحيد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية

وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن محمد
البيكندي ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة
شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة
شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي الا قال با الحاء
المهمله والفاء بعدها صاد مهمله والثاني بلجيم العين
المهمله بعدها فاء ثمراء ومن امثلة الثاني عبد الله
بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب لاذان واسم
جده عبد ربه وراوى حديث الوضوء واسم جده
عاصم وهما انصار يان وعبد الله بن يزيد بزيادة
ياء في اول اسم ابيه والزاء مكسورة وهم ايضا جماعة
منهم ايضا في الصحابة الخطمي يكنى ابا يوسف وشيخه

وحد

وحديثه في الصحاحين والقارى له ذكر في حديث
عائشة وقد زعم بعضهم انه الخطمي وفيه نظر
ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله
بن يحيى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الباء
تابعي معروف يروي عنهم علي او يحصل الاتفاق
في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف والاشتباه
بالتقديم والتأخير اما في الاسمين جملة او نحو ذلك
كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض
حروفه بالنسبة الى ما يشبه به مثال الاول الاسود
بن يزيد ويزيد بن الاسود وهو ظاهر ومنهم عبد الله
بن يزيد ويزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب بن

سيار وايقوب بن يسار الاول مدني مشهور ليس
بالقوي والآخر مجهول خاتمة ومن المهم عند
المحدثين معرفة طبقات الرواة وفائدته الامن
من تدخل المشتبهين وامكان الاطلاع على تبين
التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنقة
والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا
في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص الواحد
من طبقتين باعتبارين كانس بن مالك فانه من
حيث ثبوت صحبته للنبي عليه السلام يعد
في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن يعد
في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار

الصحبة

الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن
حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر
رائد كالسبق الى الاسلام او شهود المشاهد الفاضلة
جعلهم طبقات والى ذلك جنح صاحب الطبقات
ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادى وكتابه اجمع
ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم
التابعون من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض
فقد جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان
ايضا ومن اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل
محمد بن سعد وكل منهما وجه ومن المهم ايضا
معرفة مواليدهم ووفياتهم لان بمعرفة ما يحصل

الامن من دعوى الدعي للقاء بعضهم وهو في نفس
الامر ليس كذلك ومن الماتم ايضا معرفة بلد انهم
واوطانهم وفاندرته الامن من تداخل الاسمين اذا
اتفقا لكن اختلفا بالنسبة ومن الماتم ايضا معرفة
احوالهم تعدى لاوتخريجا وجهالة لان الراوى اما
ان تعرف عداله او يعرف فسقه او لا يعرف
فيه شئ من ذلك ومن اهد ذلك بعد الاطلاع
معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يجرعون
الشخص بما لا يستلزم رده حديثه كله وقد بيتنا
ذلك اسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة
وتقدم شرحها مفضلا والغرض هنا ذكر الالفاظ

الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب والجرح مراتب
اسودها الوصف بما دل على المبالغة فيه وصرح ذلك
التعبير بفعل كالكذب الناس وكذا قولهم اليه المنتهى
في الوضع وهو ركن الكذب ونحو ذلك تم دجال او
وضاع او كذاب لانها وان كان فيها نوع مبالغة
لكنها دون التي قبلها واسهلها اي الالفاظ
الدالة على الجرح قولهم فلان لين او سيئ الحفظ
او فيه ادنى مقال وبين اسود الجرح واسهل مراتب
لا يخفى فقولهم متروك او ساقط او فاحش الغلط
او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف اهل ليس
بالقوى او فيه مقال ومن الماتم ايضا معرفة مراتب

التعديل وارفعتها الوصف ايضا بما دل على المبالغة
فيه واصرح ذلك التعبير بفعل كاوثق الناس او
اثبت الناس او اليه المنهى في التثبت ثم ما ناكذ بصفة
من الصفات الدالة على التعويل او صفتين كثرة ثقة
او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو
ذلك وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التخرج
كشيخ يروي حديثه ويعتبر به ونحو ذلك وبين ذلك
مراتب لا يخفى وهذه احكام تتعلق بذلك ذكرتها
هنا التكملة الفائدة فاقول تقبل التزكية من عارف
باسبابها لا من غير عارف لئلا يزكى بمجرد ما يظهر له
ابتداء من غير تمارسة واختبار ولو كانت التزكية

صادرة

صادرة من مذكرى واحد على الاصح خلا فالمن شرط
انها لا تقبل الا من اثنين الحاقا لها بالشهادة في الاصح
ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل منزلة
الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من
الشاهد عند الحاكم فافترقا ولو قيل يفضل بينهما
اذا كانت التزكية في الراوى مستندة من المذكرى الى
اجتهاده او الى النقل عن غيره كان متحها لانه ان
كان الاول فلا يشترط العدد اصالا لانه حينئذ
يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني فيجوز فيه الخلاف
وتبين انه ايضا لا يشترط العدد لان الاصل النقل
لا يشترط فيه العدد فكذا ما تفرع عنه والله تعالى اعلم

وينبغي ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل مبنفقا
فلا يقبل جرح من افراط فيه مجرح بما لا يقتضى
مرد حديث الحديث كما لا يقبل تركية من اخذ
بجرد الظاهر فاطلق التركية وقال الذهبي وهون
اهل الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجتمع اثنان
من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا
تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي
ان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه
وليجذر المتكلم في هذا الفن من الساهل في الجرح
والتعديل فانه ان عدل بغير ثبوت كان كالمثبت
حكما ليس بثابت فيخفى عليه ان يدخل في زمرة

من

من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح
بغير تحرر اقدم على الطعن في مسلم برئ من ذلك
ووسمه بمسئم سوء يبقى عليه عاره ابدًا والآفة
تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام
المتقدمين مسلم من هذا غالبا وتارة من المخالفة
في العقائد وهو موجود كثير قديما وحديثا ولا ينبغي
اطلاق الجرح بذلك وقد قدمنا تحقيق الحال في
العمل برواية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل
واطلاق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبينا من
من عارف باسبابه لانه ان كان غير مفسر لم يقدح
فمن ثبتت عدالته وان صدر من غير عارف

بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا المجروح عن تعديل
قبل الجرح فيه مجالا غير مبين السبب اذا صدر من
عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل كان في
حيز الجهول واعمال قول المخرج اولى من اعماله ومال
ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه **فصل** ومن الماتم
في هذا الفن معرفة كنى المسمين ممن اشتهر باسمه وله
كنية لا يؤمن ان يأتى في بعض الروايات مكانه لئلا
يظن انه آخر ومعرفة اسماء المكنين وهو عكس الذي قبله
ومعرفة من اسمه كنية وهو قليل ومعرفة من اختلف
في كنيته وهم كثير ومعرفة من كثرت كناه كابن جريح
له كنيستان ابو الوليد وابو خالد او كثرت نعوته والقاء

ومعرفة

ومعرفة من واقفت كنيته اسم ابيه كابي اسحق
ابراهيم بن اسحاق المدني احد اتباع التابعين
وفائدة معرفة ففى الغلط عن نسبة الى ابيه فقال
فقال اخبرنا ابن اسحق فنسب الى التصحيف وان
الصواب اخبرنا ابو اسحق او بالعكس كاسحق بن
ابي اسحق السبيعي او واقفت كنيته كنية زوجته
كابي ايوب الانصاري وام ايوب صحابي ان مسر
مشهور ان او واقف اشيخه اسم ابيه كالتابع ابن
النس عن انس هكذا يأتى في الروايات فيظن انه
يروى عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد
عن سعد وهو ابوه وليس انس شيخ الربيع والله

بل ابوه بكري وشيخه انصارى وهو انس بن
مالك الصحابي المشهور ان وليس الربيع المذكور من
اولاده ومعرفة من نسب الى غير ابيه كالمقداد بن
الاسود نسب الى الاسود الزهرى لكونه تباها وانما
هو المقداد بن عمرو او الى امه كابن عتبة هو
اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم احد الثقات وعليه
اسم امه اشهر بها وكان لا يحب ابن عليه ولهذا
كان يقول الشافعي اخبرنا اسمعيل الذي يقال له
ابن عليه او نسب الى غير ما يسبق الى الفهم كالحذاء
ظاهرة انه منسوب الى صناعتها او بيعها وليس
كذلك وانما كان بحالهم فنسب اليهم وكسليمان

التي

التي لم يكن من بني التميم ولكن نزل فيهم وكذا من
نسب الى جده فلا يؤمن التباسه بمن وافق اسمه
واسم ابيه اسم الجد المذكور ومعرفة من اتفق
اسمه واسم ابيه وجده كالحسن بن الحسن بن الحسن
ابن علي بن ابي طالب وقد يقع اكثر من ذلك
وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم و
اسم الاب فصاعدا كابي اليمن الكندي وهو زيد
بن الحسن بن زيد بن الحسن او يتفق اسم الراوي
واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا كعماد بن
عماد بن عثمان الاول يعرف بالقصير والثاني
ابو رجاء العطاردي والثالث ابن حصين

الصحابي وسليمان عن سليمان عن سليمان الاول
ابن احمد بن ايوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسطي
والثالث ابن احمد عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن
بنت شرجيل وقد يقع ذلك للراوي وشيخه معا
كابن العلاء الرمذي الطار مشهور بالرواية عن ابي
علي الاصفهاني الخزاز وكل منها اسمه الحسن بن
احمد بن الحسن بن احمد فاتفقا في ذلك وافتقا
في الكنية والنسبة الى البلاد والصناعة وصنف
فيه ابو موسى المديني جزاء حافلا ومعرفة من
اتفق اسم شيخه والراوي عنه وهو نوع لطيف
لم يتعرض له ابن الصلاح وفائدته رفع البس عن

من يظن ان فيه تكرار او انقلابا فمن امثله البخاري
روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم
بن ابراهيم الفراديسي البصري والراوي عنه
مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا
وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا روى عن مسلم بن ابراهيم
وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا
هذه الترجمة بعينها ومنها يحيى بن ابي كثير روى
عن ابن هشام وروى عنه هشام فشيخه هشام
بن عروة وهو من اقاربه والروى عنه هشام بن
ابي عبد الله المستوفي ومنها ابن جريج روى
عن هشام وروى عنه هشام فالاعلى ابن عروة

والادنى ابن يوسف الصنعاني ومنها الحكم بن عتيبة
يروى عن ابن ابى ليلا وروى عنه ابن ابى ليلا
فالا علا عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن
المذكور وامثله كثيرة ومن المهتم في هذا الفن معرفة
الاسماء المجردة وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم
من جمعها بغير قيد كابن سعد في الطبقات وابن ابى
خيثمة والبخاري في تاريخهما وابن ابى خاتم في الجرح
والتعديل ومنهم من افرد الثقات كالعجلي وابن حبان
وابن شاهين ومنهم من افرد المجروحين كابن عدي
وابن حبان ايضا ومنهم من تقيد بكتاب مخصوص
كرجال البخاري لابى نصر الكلابادى ورجال مسلم لابى

بكر بن

بكر بن منجوبة ورجالهما معا لابى الفضل بن طاهر و
رجال ابى داود لابى علي الجبتي وكذا رجال الترمذي
ورجال النسائي لجماعة من المفاربة ورجال الستة
التمحيصين وابى داود والترمذي والنسائي وابن
ماجة لعبد الفتي المقدسي في كتاب الاكمال شتم
هذه الزستى في تهذيب الكمال وقد خصته وزد
عليه اشياء كثيرة وسمته تهذيب التهذيب وجامع
ما اشتمل عليه من الزيادات قدر ثلث الاصل
ومن المهتم ايضا معرفة الاسماء المفردة وقد صنف
فيها الخافض ابو بكر احمد بن هارون البرديجي
فذكر اشياء تعقبوا عليه بعضها من ذلك قول صفدي

بن سنان احد الضعفاء وهو بضم الميملة وقد تبدل
سينا ميملة وسكون الغين للمجمة بعدها دال
ميملة ثم ياء كياء النسب وهو اسم علم بلفظ النسب
وليس هو فردا في الجرح والتعديل لابن ابي حاتم
صفدي الكوفي وثقة ابن معين وفرق بينه وبين
الذي قبله فضغفه وفي تاريخ العقيلي صفدي بن
عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ
انتهى واظنه هو الذي ذكره ابن ابي حاتم وانما كون
العقيلي ذكره في الضعفاء فانما هو للحديث الذي ذكره
وليست الآفة منه بل هي من الراوي عنه عنبسة
بن عبد الله الرحمن والله اعلم ومن ذلك سند الميملة

والنون

والنون بوزن جعفر وهو مولى زنباع الجذامي له
صحبة ورواية والمشهور انه يكنى ابا عبد الله وهو
اسم فرد يتسم به غيره فيما نعلم لكن ذكر ابو موسى في
الذيل على معرفة الصحابة لابن مندة سند راوي
الاسود وروي له حديثا وتقيب عليه ذلك بانه
هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور
محمد بن الربيع الجبزي في تاريخ الصحابة الذين تزلوا
معه في ترجمة سند رمولى زنباع وقد حُررت
ذلك في كتابي في الصحابة وكذا معرفة الكني الخرجة
والاللقاب وهي تارة تكون بلفظ الاسم وتارة
بلفظ الكنية وتقع ينسبته الى عاهة او حرفة

وكذا الانتساب وهي تارة تقع الى القبائل وهو في
المتقدمين اكثرى بالنسبة الى المتأخرين وتارة الى
الايوطان وهذا في المتأخرين اكثرى بالنسبة
الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعظم من ان
يكون بلادا او ضياعا او سككا او مجاورة ويقع
الى الصنایع كالخياط والحرف كالبراز ويقع فيها
الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد تقع الانتساب
القابا كالحالدين مخلص القطواني كان كوفيا ويلقب
بالقطواني وكان يغضب منها ومن المهتم ايضا معرفة
اسباب ذلك اى الالقاب ومعرفة الموالي من الاعلى
والاسفل بالرق او بالخلف او بالاسلام لان كل

ذلك

ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف بتمييز ذلك الا
بالتنصيص عليه ومعرفة الاخوة والاحوات وقد
صنف فيه القدماء كعلي بن المديني ومن المهتم
ايضا معرفة اداب الشيخ والطالب ويشتركان
في تصحيح النية والتطهير من اغراض الدنيا وتحسين
الخلق وينفرد الشيخ بان يسمع اذا احتيج اليه ولا
يحدث بيده فيه اولى منه بل يرشد اليه ولا يترك
اسماع احد لنيته فاسدة وان يتطهر ويجلس
بوقار ولا يحدث قائما ولا معجلا ولا في الطريق الا
ان اضطر الى ذلك وان يمسك عن الحديث اذا
خشي التغيير والنسيان لمرض او هم او اذا اتخذ

مجلس الاملاء ان يكون له مستمل يقظ وينفرد
الطالب بان يوقر الشيخ ولا يضج به ويرشد غيره
لما سمعه ولا يدع الاستفادة لحياء او تكبر ويكتب ما
سمعه تاما ويعتني بالتقيد والضبط ويذكر المحفوظ
ليس في ذهنه ومن المهم ايضا معرفة سن التحمل
والاداء والاصح اعتبار سن التحمل ^{بالتفريق} هذا
في السماع وقد حرت عادت المحدثين باحضارهم
الاطفال بمجالس الحديث ويكتبون لهم انهم حضروا
ولا بد في مثل ذلك من اجادة السمع والاصح في سن
الطلب بنفسه ان يتأهل لذلك ويصح تحمل الحافز
ايضا اذا اراه بعد اسلاه وكذا الفاسق من باب

الاولى

اول اذا اراه بعد توبته وثبوت عدالته واما
الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بزمان
معين بل يقيد بالاحتياج والثاقل لذلك وهو
مختلف باختلاف الاشخاص وقال ابن خلد
اذا بلغ الحسين ولا ينكر عند الاربعين وتعقب بمن حدث
قبلها كما ^ك ومن المهم معرفة صفة كناية الحديث وهو ان
يكتبه مبينا مفسرا ويشكل المشكل منه وينقطه ويكتب
الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيته والا
ففي اليسرى وصفة عرض وهي مقابلة مع الشيخ المسمع
او مع ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا وصفة سماعه
بان لا يتشاغل بما يحل به من نسخ او حديث ونحوه

وصفة اسماع كذا وان يكون ذلك من اصل الذي سمع
فيه او من فرع قول على اصله فان تعذر فليجبره بالا
جادة لما خالف ان يخالف وصفة الرحلة فيه حيث
يبتداء بحديث اهل بلدة فيستوعبه ثم يرحل فيحصل
في الرحلة ما ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع
اولى من اعتناؤه بتكثير الشيوخ وصفة تصنيفه
وذلك اما على المسانيد بان يجمع مسند كل صحابي على حدة
فان شاء رتبته على سوابقهم وان شاء رتبته على موف
العجم وهو اسهل تناولا او تصنيفه على الابواب الفقيرية
او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما له ١٤
حكمه اثباتا ونقيا والاولى ان يقتصر على ما صح او حسن
فان جمع

فان جمع الجميع فليبتن علة الضعيف او تصنيفه على العلل
فيذكر للثمن وطرقه وبيان اختلاف نقله والاحسن
ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها ويجمع على
الاطراف فيذكر طرف الحديث الدال على بقية ويجمع
اسانيد اماسي وعيا واما متقيدا بكتب مخصوصة
ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض
شيوخ القاضى ابي يعلى بن الفراء الحنبلى وهو ابو
حفص العكبرى وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق
العيدان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك
وكانه ما رأى تصنيف العكبرى المذكور وصنفوا
في غالب هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالبا وهي

اي هذه الانواع المذكور في هذه الخاتمة نقل محض
ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها
متعسر فليراجع لها مبسوطاتها ليحصل الوقوف
على حقايقها والله الموفق والهادي لا اله الا
هو عليه توكلت واليه انيب وحبنا الله
 نعم الوكيل لاحول ولا قوة

الا بالله العلي العظيم

والحمد لله رب العالمين

سنة

١١٣٩



وراء

٨٤